غازي الصوراني

فلسطين وحق العودة

حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتاب : فلسطين وحق العودة
الطبعة الأولى : أغسطس / 2012 – بيروت
الناشر: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية

إخراج : نضال نبيل أبو مايلة
تصميم الغلاف : رسمية أبو مايلة

الطبعة الأولى 2012

قالوا عن اليهود واليهودية

"كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم".

المؤرخ البريطاني ج.هـ ويلز "موجز التاريخ"

"على الرغم من أن مصطلح " شعب" فضفاض، وغير واضح جداً ، إلا أني لا أعتقد بأنه كان في أي زمن مضى شعب يهودي واحد . إن الرواية التاريخية القائلة إن "الشعب اليهودي" قائم منذ نزول التوراة في سيناء، وإن الإسرائيليات والإسرائيليين من ذوي الأصل اليهودي هم ذراري ذلك الشعب، الذي "خرج" من مصر واحتل "أرض إسرائيل" واستوطن فيها لكونها "الأرض الموعودة" من طرف الرب، وأقام من ثم "مملكتي داوود وسليمان" ، وإن هذا الشعب تشرد نحو ألفي عام في الدياسبورا بعد دمار الهيكل الثاني. هي رواية غير موثوق فيها على الإطلاق ، بل إنها انتفت تماماً ولم يكن لها أي أنصار أو أي مريدين حتى نهاية القرن التاسع عشر".

"شرعت بالتفتيش عن كتب تبحث في طرد اليهود من البلاد، وعن سبب أو عن حدث مؤسس في التاريخ اليهودي، كالمحرقة النازية تقريباً ، لكنني فوجئت حين تبين لي أنه لا وجود لكتب أو أدبيات توثق مثل هذا الحدث. والسبب بسيط وهو أنه لم يقم أحد على الإطلاق بطرد شعب البلاد، فالرومانيون لم يطردوا شعوباً (عقب احتلالاتهم)، وما كان في إمكانهم القيام بذلك حتى لو رغبوا فيه، إذ لم تتوفر لديهم قطارات أو شاحنات من أجل ترحيل أو نفي شعوب أو مجموعات سكانية بأكملها".

المفكر اليهودي: "**شلومو ساند**"

في مقدمة كتابه "اختراع الشعب اليهودي"الطبعة العربية - 2010

تمهيد

منذ الفتح الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية (الأموية والعباسية) سادت الهوية العربية الإسلامية في كل أرجاء الدولة، وعلى أثر قيام ما عرف بالخلافة العثمانية تراجعت الهوية العربية لحساب انتشار ظاهرة الهوية الإسلامية في إطار الدولة أو الإمبراطورية العثمانية –التركية، التي تعرضت لعوامل التفكك والتراجع الداخلي والخارجي منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلى أن وصل هذا التفكك ذروته في عام 1908 على يد جماعة الاتحاد والترقي أو "تركيا الفتاة"، التي كان لها تأثير واضح على تطور نمو الحركات والجماعات القومية العربية التي تشكلت من مجموعات من السياسيين وبعض المثقفين العرب من مصر ولبنان والعراق وسوريا بما في ذلك الأعضاء الفلسطينيين الذين التحقوا في هذه الجمعيات، من منطلق قومي باعتبارهم أبناء سوريا الجنوبية، إذ لم تكن قد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ، لكن نشاط الحركة الصهيونية التي نجحت في شراء وإقامة عدد من المستوطنات منذ عام 1882–1908 أثار استياء العديد من المثقفين الفلسطينيين الذين عبروا عن قلق الشعب الفلسطيني المبكر تجاه الخطر الصهيوني، وبدأوا في التحذير من مخاطر الصهيونية على فلسطين، وقد عبرت صحيفة الكرمل عن هذه النزعة الوطنية الفلسطينية لأول مرة عام 1908، ومع تزايد عملية التوسع الصهيوني في شراء الأراضي من كبار الملاك العرب من بعض العائلات اللبنانية خصوصاً في شمال فلسطين، وإحلال " العمل العبري " محل العمال والفلاحين الفلسطينيين، بدأت الهوية الوطنية الفلسطينية في النشوء والتبلور في خضم الأحداث والأفعال وردود الأفعال مع العدو الجديد، وكان فضح "لينين" قائد الثورة الإشتراكية في روسيا، للاتفاقية السرية المعروفة بـ"اتفاقية سايكس –بيكو" بداية الشرارة التي اشتعلت في

مسار النضال الوطني ضد الحركة الصهيونية والاستعمار الإنجليزي على إثر إصدار "وعد بلفور" عام 1917، الذي رفضه شعبنا الفلسطيني، عبر نضال سياسي متصل، سرعان ما تفجر في صراع دموي مع الحركة الصهيونية فيما عرف بثورة الفلاحين الفقراء، أو هبة البراق عام 1929، ومنذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً، من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة، وطوال ما يقرب من مائة عام مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافلاً من الشهداء الذين تجاوزا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام 48 في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوراع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور أربعة وستين عاماً على النكبة ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

أربعة وستون عاما مضت على إرتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه وديـاره، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الإمبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الامبريالي – الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية، وكجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية الموحدة.

أخيراً ، لابد من إعادة التذكير والتأكيد على طبيعة الصراع الوجودي بيننا وبين دولة العدو الصهيوني ، باعتباره صراع عربي إسرائيلي بالدرجة الأولى، لذلك فإن من بين اهم الاهداف الوطنية والقومية التي يتوجب أن تكون ضمن أولويات برامج كل الأحزاب والحركات والقوى الثورية الديمقراطية العربية عموماً واليسارية خصوصاً ، تتبدى في تفعيل ومواصلة النضال مع جماهير الانتفاضات العربية من أجل تجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد وإسقاطها وإقامة أنظمة وطنية ملتزمة بأهداف الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية ، ومن بين اهم أهدافها مراكمة وامتلاك قوة الردع العسكرية والتكنولوجية العربية ، وفي الطليعة منها المقاومة الفلسطينية ، لمجابهة وهزيمة دولة العدو الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها..

وبـدون تحقيـق هـذا الهـدف الاسـتراتيجي فـإن كـل حـديث عـن حـق العـودة لشـعبنا الفلسطيني إلى وطنه لا يعدو كونه نوعاً من الوهم أو الواقعية الرثة.

فلسطين

وحق العودة

اللاجئون الفلسطينيون بعد 64 عاماً من النكبة

شكلت قضية الأرض وعودة أصحابها من اللاجئين الفلسطينيين إليها جوهر القضية الفلسطينية، كما أنها تمثل التجسيد الكثيف لمأساة الشعب الفلسطيني. " إنها تجسيد سياسي وإنساني وأخلاقي وعقدة أعصاب الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، وبهذا المعنى أضحى الموقف من حق العودة خطاً معيارياً على أساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحلّ السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الأفراد[1] ".

والمقاربة هنا تتخطى بالتأكيد البعد الوجداني والأخلاقي، لأن موضوع النقاش موضوع سياسي بامتياز. فالاحتلال الصهيوني المحكوم بالفكر والمصالح الرأسمالية العالمية في الممارسة الايدولوجية والسياسية، يدرك هذه الحقيقة، وعليه فإنه يعتبر حق العودة خطاً أحمرَ يهدد وظيفة ووجود المشروع الصهيوني برمته، ولهذا يصر العدو الإسرائيلي دائماً على حشر قضية اللاجئين الفلسطينيين في الزاوية الإنسانية التي لا يتعد التعامل معها مفهوم لم شمل بعض العائلات، وذلك بهدف إخراج القضية والنقاش من دائرة الاستحقاق السياسي والمسؤولية التاريخية تجاه عملية الاغتصاب الاستيطاني للأرض العربية الفلسطينية، وما رافقها من تطبيق عملية التطهير العرقي – كما استنتج بحق إيلان بابيه – عبر تدمير المدن والقرى الفلسطينية وطرد سكانها بأساليب منهجية فاقت في عنصريتها وبشاعتها كل الممارسات النازية، يشهد على ذلك عشرات المذابح في مدن وقرى فلسطينية عشية الخامس عشر من أيار 1948 في ظل صمت وخضوع عربي رسمي عموماً، وفي سياق تحالف بعض أطرافه مع الحركة الصهيونية بصورة مباشرة كما جرى مع "أمير شرق الأردن" عبد الله، لاقتسام ما تبقى من فلسطين بعد طرد سكانها وفق خطة "دالت" التي طبقتها عصابات الحركة الصهيونية بقيادة "بن جوريون" منذ العاشر من آذار 1948 عبر تدمير وتقتيل وتطهير عرقي فاق في بشاعته كل بشاعات النازية والعنصرية في التاريخ الحديث.

[1] نصار ابراهيم –اشكالية حل الدولتين–مجلة رؤية أخرى–عدد مزدوج 14/13–ت.أول 2005 .

" ضمن هذا المنطق فإن "إسرائيل" تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الإسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة إلى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم اصرار العدو الإسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية، واستفراده بشكل ومضمون ما يسمى بالحل المرحلي وفق رؤيته السياسية والأمنية، التي تستند إلى خمسة لاءات كانت – وما زالت – محسومة صهيونياً، وهي لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقا من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين (طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه)، **ما يعني بوضوح أن كل حديث عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في ضوء موازين القوى الراهنة ليس إلا نوعاً من الوهم.**

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الامبريالي العالمي.

وهنا نشير إلى أن القضية الفلسطينية هي – من هذه الزاوية– هي قضية عربية، وان الوجود الصهيوني –كما يقول الصديق سلامة كيلة– مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، ولذلك فان الأمر الجوهري هنا يتعلق بمشروع للهيمنة والسيطرة على العرب هو المشروع الامبريالي الصهيوني، وهذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد الحل الممكن، في ضوء فشل الوصول إلى الحل المرحلي وفق الحدود الدنيا للمنظور الوطني الفلسطيني كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني، وما

تلا ذلك من صراع دموي أدى إلى تآكل النظام السياسي الفلسطيني في السلطة والمنظمة معاً، وبروز مخاطر تحوله إلى إطار استخدامي لحساب التحالف الأمريكي الإسرائيلي، علاوة على وصول العلاقات الديمقراطية بين طرفي الصراع فتح وحماس إلى حد الصراع الدموي على السلطة ومن ثم القطيعة الكاملة بينهما، المحكومة بقواعد التربص والخوف والاستبداد والقمع في الضفة والقطاع، إلى جانب تراكم عوامل الإحباط واليأس في صفوف جماهير شعبنا في الشتات.

وفي هذا الجانب ، فإن من الضروري الحديث عن حالة الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس، مع استمرار غياب تأثير البديل الديمقراطي في كسر هذا الاستقطاب.

فمن أكثر الظواهر المقلقة التي تترسخ اليوم في ذهن كل وطني فلسطيني، تلك التي تتجلى في التزايد المتسارع لتراكمات الاحباط واليأس في نفوس أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات في ظروف باتت فيها وحدة شعبنا السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية مهددةً بالفعل بعوامل التفكك والانقسام والصراع على المصالح الفئوية بصورةٍ غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، حيث نشهد في هذه اللحظة المهينة من تاريخنا، تراجعاً حاداً للأفكار التحررية الوطنية الديمقراطية التوحيدية الجامعة، لحساب الأفكار والرؤى الانتهازية والمصالح الطبقية التي تروج لسياسات "الاعتدال" والواقعية المستسلمة في هذه المرحلة التي يتبدى فيها نوعاً من التطابق في النتائج السياسية الكارثية ، بين مسار الحركة الوطنية ما بعد عام 48 ، ومسار ما بعد أوسلو وصولاً إلى مشهد الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس ، وهو مشهد زاخر بعوامل التفكك والانفصال بين الأهداف الوطنية التي ناضل وضحى من أجلها شعبنا الفلسطيني، وبين الأهداف والمصالح الخاصة للحركتين ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، لكثير من عوامل القلق والإحباط واليأس ، الى جانب أدوات التخلف

والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب، التي تعزز المزيد من عوامل انهيار الحركة الوطنية والانفضاض الجماهيري، عنها.

وفي ظل هذا المشهد ، أو على هامشه، تتزايد بشاعة ممارسات العدو الصهيوني وحصاره، ومتابعة رصده لكوادر المقاومين واعتقالهم أو اغتيالهم ، ومن ثم رد الفعل البطولي من فصائل المقاومة ضد العدو، الذي يقوم بدوره بتوجيه المزيد من الهجمات التي ينجم عنها مزيداً من الشهداء ، مدنين وعسكريين ، يودعهم شعبنا إلى مثواهم الاخير بمظاهر تختلط فيها مشاعر الحقد والاستعداد للتضحية والمقاومة من جهة ومشاعر الحزن والألم من استمرار الانقسام والصراعات الفئوية على السلطة والمصالح بين طرفي الاستقطاب (فتح وحماس) دون وجود طرف قوي ثالث قادر على مجابهته وتجاوزه ، الأمر الذي وفر عوامل ومناخات المصالح الطبقية الانتهازية الطفيلية في كل من الضفة وقطاع غزة التي تستهدف المزيد من الثروات غير المشروعة جنباً إلى جنب مع تزايد مظاهر الفقر والبطالة وتردي الأوضاع المجتمعية علاوة على تزايد وتائر الاستبداد وكبت الحريات الفردية وحريات الصحافة ومنع التظاهرات والاعتصامات السلمية وقمع الحركات والتجمعات الشبابية الديمقراطية واستمرار الاعتقالات المتبادلة بين طرفي الانقسام ، كل هذه الممارسات التي تتناقض كليا مع نصوص النظام الأساسي أو الدستور الفلسطيني ، عززت بدورها عوامل الخوف والقلق والإحباط في أوساط جماهير شعبنا.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكيه ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48 .

معنى ذلك ، اتساع وتفاقم مظاهر الخلل الذي يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً ، ما سيدفع إلى تكريس نوع من تفكك الفكرة التوحيدية الوطنية الجامعة لشعبنا لحساب هوية الإسلام السياسي و الإمارة الإسلامية ، أو

لحساب سياسات التفاوض العبثي من قبل قيادة م.ت.ف الخاضعة لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية ، وفي كلا الحالتين تتكرس المصالح الأنانية للحركتين، بما سيدفع إلى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الخضوع والمهادنة في معظم بلدان النظام العربي والإقليمي (خاصة تركيا)، بمثل ما يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي والسياسي لحركتي فتح وحماس هو جوهر واحد ، لكن الاختلاف على المصالح والمحاصصة سيظل عاملاً رئيسياً وراء فشل محاولات المصالحة بينهما ، دون أي اعتبار منهما لضرورة هذه المصالحة لإنهاء الانقسام واستعادة الحد الادنى من الوحدة الوطنية وفق قواعد الاختلاف والتعددية الديمقراطية ، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، بعد أن بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني التحرري و الديمقراطي.

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرّثة بكل مسمياتها، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها ، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين –غير الشرعيتين– على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة

في بلادنا، ما يعني تغيّر شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري ، مظهراً رئيسياً –غير مسبوق– لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفيلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة ، الناجمة عن عمليات تهريب من الانفاق ليس البضائع والسلع فحسب، بل أيضاً تهريب المخدرات والسلاح وغير ذلك، إلى جانب المضاربات في أسعار الأراضي والعقارات التي تتراوح اسعارها اليوم بين نصف مليون دولار وثلاثة ملايين دولار للدونم الواحد ، الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرّثة) ، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ5% .

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ، وهذه ظاهرة –مفارقة– تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

وفي مثل هذه الأوضاع ، بات واضحاً أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا ، الكومبرادورية التجارية والعقارية والمصرفية من جهة ، وبين حكومتي رام الله وغزّة من جهة ثانية ، بات اليوم محدداً رئيساً لكلا الحكومتين ، في إطار العلاقة المباشرة وغير المباشرة مع رموز هذه "الطبقات" في

الضفة والقطاع ، إلى جانب علاقة حكومة حماس مع مهربي الانفاق المعروفين بعلاقتهم مع أجهزتها ، والأجهزة الأمنية المصرية وكبار المستفيدين من شيوخ قبائل سيناء وتجارها ..الخ ، وبالتالي نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة تكرّس بدورها استقطاب كل من حركتي فتح وحماس وحرصهما على خلق واختلاق الذرائع الشكلية ، الذاتية، الانتهازية، التي تؤكد على نزوع كل منهما للتفرد في السلطة باعتبارها جسراً للثروة والمصالح الفئوية ، كل ذلك أدى إلى تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش وفرص العمل وجرة الغاز وتيار الكهرباء والمواصلات وصعوبة وتعقيدات التنقل والسفر للعلاج أو الدراسة ، في ظل غياب الأمن والحريات الفردية.

ولذلك فإن، استمرار القطيعة أو الصراع بين التنظيمين الرئيسيين (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكوناته السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس.

إننا على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء "فتح" و"حماس" يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول للإخوة في حماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن "لحماس" أن تفاخر به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية، أما "نصر" غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها "حماس" من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع "حماس" لو ربحت

غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول للإخوة في حركة فتح، توقفوا عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن "شيء قابل للحياة" أو دويلة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع، وفي كل الأحوال لن يحصد شعبنا سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاغتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطرا على سمائنا ومعابرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه في ظل موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق للانقسام والتفكك الفلسطيني وقطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض العبثي الراهن، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلهما لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل "الدولة القابلة للحياة"، أو "الدولة المؤقتة" أو "التفاهمات" الناجمة عن "أنابوليس"، أو الحكم الذاتي الموسع أو "دويلة غزة" أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

وفي هذا الجانب فإننا ندرك أن شعار الحل المرحلي أو الدولة على الأراضي المحتلة 1967، لا يمكن بأي حال أن يتقبله أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات بسبب شعورهم وإدراكهم لحجم الضرر أو الخسارة الكبيرة الناجمة عن حل الدولتين وبالتالي تكريس الاعتراف بإسرائيل الأمر الذي سيغلق الطريق لفترة طويلة أمام حق العودة.

تأسيساً على ما تقدم يمكن إدراك وفهم المأزق أو الإشكالية العميقة التي يواجهها حلّ الدولتين وفق المنطق الأمريكي– الإسرائيلي والمهادنة الفلسطينية في ظل تبعية وتخلف وخضوع النظام العربي والتواطؤ الأوروبي.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين –حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما– وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي –في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية– وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات

الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الامريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

فلسطين

وحق العودة

الأسئلة المثارة بعد 64 عاماً

على النكبة

كثيرة هي الأسئلة والإشكاليات المثارة بعد أربعة وستين عاماً من الصراع، أسئلة كبرى، مقلقة وعميقة، جادة وشاملة، وعلى مختلف المستويات سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً وأمنياً، ولعل أخطرها وأهمها السؤال المحوري الكبير :

لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

صحيح أن المشروع الإمبريالي الصهيوني قد نجح في إقامة "إسرائيل"، ذلك النجاح الذي كان حصيلة الجهود المكثفة والمتصلة من الإعداد والتخطيط بين القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية، وهي جهود متصلة ومتجددة، حيث استطاعت الحركة الصهيونية ودولتها أن تحقق العديد من الأهداف في ظل التحالف الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، من أبرزها: احتلال أراضى عربية جديدة وتوسيع حدود "إسرائيل" عام 1967، واجتياح عاصمة عربية عام 1982 ، علاوة على تمكن العدو الإسرائيلي من ترسيخ وتدعيم قدراته الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في إطار من التطور التكنولوجي المتقدم في جميع المستويات، بما أعطى مزيداً من شروط القوة والعدوان ليس ضد شعبنا الفلسطيني فحسب، وإنما ضد شعوب بلداننا العربية أيضاً، وذلك عبر نجاح هذا التحالف في فرض الاعتراف به كوجود "مشروع" في بلادنا، وفرض التطبيع السياسي والاقتصادي معه، بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وغير ذلك من الاتفاقات السياسية و التجارية والأمنية مع العديد من الدول العربية الأخرى التي ترسمت أو هي على جدول الأعمال في ضوء نتائج "القمم العربية" التي تداعى النظام العربي إلى عقدها بعد توثيق جوهر الهبوط السياسي في "بيان مكة" بين قطبي الصراع الرئيسيين في الساحة الفلسطينية فتح وحماس.

وأمام معطيات هذا الواقع، الذي يشير إلى أننا كعرب قد وصلنا –في هذه المرحلة– إلى حالة من اختلال التوازن في جميع مناحي الحياة، بيننا وبين العدو

الإسرائيلي بصورة غير مسبوقة، ما يعني بوضوح أن هذا الكيان لا يقتصر في خطره وتهديده على شعبنا الفلسطيني فحسب، بل بات يشكل اليوم خطراً مباشراً –وهذا هو جوهر وظيفته– على الأمة العربية بأسرها، فإسرائيل اليوم في العام 2008، ليست هي "إسرائيل" عام 1956 أو 1967، ارتباطاً بمجمل التطورات والمتغيرات التي عاشتها طوال العقود الستة الماضية عموماً، حيث أصبحت اليوم في ظل العولمة الرأسمالية أقوى دولة عسكرية في المنطقة بعد دخولها النادي النووي وامتلاكها لأسلحة التدمير الشامل الذي يهدد أمن واستقرار بلدان وطننا العربي كله، فلقد تمكنت دولة العدو الإسرائيلي، ومن خلال الدعم المادي والسياسي الأمريكي على وجه الخصوص، من أن تتحول اليوم إلى دولة إمبريالية صغرى في الشرق الأوسط، بما يتيح لها أن تلعب دور الشريك الإمبريالي في المخطط العدواني الذي بات يهدد الأمن القومي العربي، في مقابل تزايد حالة التبعية والخضوع والتخلف العربي، التي جعلت من الوضع العربي برمته، عاجزاً عن تقديم أي موقف أو رؤية أو توصية اذا لم يكن المقرر الخارجي، الأمريكي تحديداً، راضياً أو موافقاً عليها، كما أصبح الوضع العربي الرسمي –في معظمه– في حالة ينظر فيها إلى القضية الفلسطينية باعتبارها عبئاً ثقيلاً على كاهله يسعى إلى الخلاص منه طالما كان في ذلك ضمانة لمصالح النظام الحاكم وشرائحه الطبقية (البيروقراطية والكومبرادورية).

إن هذه الصورة لا تعكس في الذهن تشاؤماً في الإرادة بقدر ما تفرض نوعاً من تشاؤم العقل واستخدام أدواته النقدية في تحليل هذا الواقع الذي تعيشه أمتنا في اللحظة الراهنة، حيث تُولِّد الهزيمة مزيداً من تراكم الأزمات، وتختلط عوامل التغيير مع عوامل اليأس أو الاستسلام، واذا كان الأمر كذلك، فان من واجبنا ان نطرح مجدداً السؤال التقليدي: ما العمل؟ والإجابة الاولية السريعة والسهلة للعمل المطلوب، هي الدعوة إلى توفير الإرادة الوطنية والقومية، لكن الإجابة الحقيقية هي التي تشير إلى الضرورات الرئيسية للنهوض الوطني والقومي:

- **الضرورة الأولى:** أن تنتزع أمتنا نفسها من فكرة الهزيمة وهو هدف يتحمل المسؤولية الكبرى فيه، المثقف التقدمي العربي عبر التزامه العضوي الصريح بهذه الفكرة واشتراطاتها وتضحياتها
- **الضرورة الثانية:** إن أمتنا قادرة عبر الرؤية القومية الواضحة والعمل المنظم أن تحدد وتصنع مستقبلها.
- **الضرورة الثالثة:** أن نحرص –بكل الوسائل– على ان لا تنطفيء شعلة العمل القومي التقدمي الديمقراطي، كأساس وحيد للمستقبل، ذلك ان الصراع مع العدو الصهيوني، رغم أهمية وحجم النضال الفلسطيني وتضحياته، الا انه صراع عربي –إسرائيلي– بالاساس.
- **الضرورة الرابعة:** فهي تتجلى في ان خضوع الوطن العربي للهيمنة الأمريكية في هذه المرحلة، يجعل من امبريالية العولمة والنظام الراسمالي هم الخصم الاستراتيجي لامتنا العربية ولابد من مجابهته وقهره وازالة اثار عدوانه.

إن تأجج الصراع وإستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني ليس أمراً طارئاً، فهو في شكله وجوهره، تجسيد لإرادة شعبنا وأمتنا العربية، من أجل استعادة الحق المغتصب، ما يعني نفي وازالة المبرر الوظيفي للدولة الصهيونية الذي جاء تجسيداً لمصالح النظام الامبريالي الرأسمالي في بلادنا، وبالتالي فان الصراع مع هذا العدو لابد له من ان يتواصل حتى تتحقق إرادة أمتنا العربية وأحد أهم أهدافها، إقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية في إطار الدولة العربية الديمقراطية التقدمية الواحدة، وهذا يعني:

أولاً: إن أية اتفاقيات لاتقوم وتهدف إلى تجسيد الحقوق الوطنية بصورة مباشرة وملموسة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل تتحول طال الوقت أم قصر إلى بذرة حرب وصراع متجدد بين أطرافها إلى أن تتم عملية الحسم.

ثانياً: لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في كل أرجاء هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته وانحيازه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب بديلاً لكل شرعية سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، التي لم تعد ذات قيمة في ظل المتغيرات والعلاقات الدولية المعولمة.

على أي حال، إن التطور النوعي في القوة العسكرية والاقتصادية لدولة العدو الإسرائيلي، لم يكن ممكناً بدون الدعم الأمريكي المباشر في ظل التحولات الدولية والإقليمية الخطيرة التي جرت خلال العقود القليلة الماضية، إذ لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية، النوعية المتدفقة، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً ورئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة، في القرن الحادي والعشرين، لم يعهدها من قبل، ولم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة والمفكرين استشرافا أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية ومنظومة التحرر القومي من جهة، والانحسار أو التراجع المريع أيضاً، ولكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية والتحرر القومي من جهة أخرى، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة والمصالح وفق مفاهيم وأسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة، ووفر معظم مقومات بروز الأحادية القطبية أو العولمة، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي توهمت – مع بداية هذا القرن– أنها قد استكملت فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب، لكن ما جرى من تحولات ثورية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، البرازيل، وفنزويلا، بوليفيا والأرجنتين وتشيلي والإكوادور وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية بالتجاور مع ما يجري من أشكال مقاومة الوجود الإمبريالي

في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين يؤكد على زيف ذلك الوهم الإمبريالي بمثل ما يؤكد على حقائق اللحظة الراهنة التي تشير إلى بداية تراكم أزمة النظام الإمبريالي على طريق الانحسار والتراجع، لكننا – في بلدان الوطن العربي– بالرغم من حالة الاستنهاض الثوري في أمريكا اللاتينية وآسيا، إلا أن بلداننا ما زالت حتى اللحظة تعيش حالة من التراجع والتفكك، ارتباطاً بعمق التبعية والتخلف فيها، تدفع بها صوب المزيد من مؤشرات الضعف والاستسلام، ففي هذا المناخ العربي الرسمي المهزوم، وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد والهيمنة على كثير من مناطق العالم عموماً، وعلى منطقتنا العربية خصوصاً بالتنسيق الكامل مع دولة العدو الإسرائيلي، لتكريس تبعية هذه المنطقة و تخلفها من جهة، وإعادة هيكلتها وتكييفها بما يضمن إلحاقها بصورة شبه مطلقة لسياساتها في المنطقة التي تستهدف –بصورة يائسة لا مستقبل لها– تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني ودولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الأمريكية المعولمة الراهنة، بحيث تصبح "إسرائيل" "دولة مركزية" في المنطقة العربية والإقليمية يحيطها مجموعات من "دول الأطراف"، المتكيفة –التابعة مسلوبة الإرادة، بما يضمن ويسهل عملية "التطبيع" و"الاندماج" الإسرائيلي في المنطقة العربية، سياسياً واقتصادياً، تمهيداً للقضاء على منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة وبما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على كل الأراضي الفلسطينية –و العربية– المحتلة أو التحكم في مستقبلها من جهة أخرى .

إلا أن هذه الاستنتاجات –على مرارتها– ترتبط باللحظة الراهنة من المشهد العربي، وهي لحظة لا تعبر عن الحقائق ومقومات التغيير رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، ان المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة الأمة العربية، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن

الحقائق الموضوعية لهذه الأمة، في مسارها وتطور حركة جماهيرها الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، لأن هذه الحقائق في تكاملها وترابطها تمثل المشهد الآخر –النقيض– الذي يقول أن المطلوب أمريكياً وإسرائيلياً لم ولن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار، لأنه لن يستطيع –مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة– ترويض وإخضاع شعوب هذه الأمة، التي صنعت ماضي وحاضر هذه المنطقة، وليست جسماً غريباً طارئاً فيها، ولذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في داخلها، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها ، تمهيداً للمشهد القادم، بعيداً عن السكون، مشهد ما بعد الأزمة الراهنة الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة، انه مشهد الحركة الاشتراكية العربية الموحدة التي يقودها ويجسدها ويضمن صيرورتها كل الكادحين والفقراء من أبناء العمال والفلاحين وكل المضطهدين من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع صوب مجتمع عربي اشتراكي موحد يضم في نظامه فلسطين العربية الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

على أن هذا الهدف الاستراتيجي البعيد، يجب ان لا يعني مطلقاً استرخاء قوى اليسار الفلسطيني في ممارسة دورها في مسيرة التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال الصهيوني ما يعني أن على هذه القوى اليسارية الفلسطينية عموماً، والجبهة الشعبية خصوصاً أن تبادر إلى دراسة المتغيرات السياسية والاجتماعية (الطبقية) والاقتصادية التي أصابت الوضع الفلسطيني والعربي والإقليمي والدولي في ظل هيمنة التحالف الإمبريالي – الصهيوني على مقدرات شعوبنا، وذلك لتحديد طبيعة ومكونات التناقض الرئيسي أو معسكر الأعداء الذي يضم الإمبريالية والصهيونية والطبقات الملتحقة بهما في بلادنا، ومن ثم صياغة الرؤية والإستراتيجية للأهداف السياسية والمجتمعية المطلوبة للمرحلة القادمة وبلورة الأفكار التوحيدية المعبرة عنها، الأمر الذي يفرض على اليسار المبادرة إلى إعادة بناء الذات تنظيمياً وفكرياً على قاعدة الوعي العميق

بالماركسية ومنهجها من جهة وبمكونات الواقع الاجتماعي المطلوب من جهة ثانية بما يضمن الخروج من أزمته السياسية والتنظيمية صوب النهوض المطلوب واستعادة دوره الطليعي في صفوف الكادحين والفقراء من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وتفعيل دوره الريادي في حركة المقاومة ضد العدو الصهيوني كما في مسيرة النضال الوطني والديمقراطي باعتبار ذلك شرطاً موضوعياً لمصداقيته في النضال التحرري القومي التقدمي والإنساني الأممي.

فلسطين

وحق العودة

حول السيادة على فلسطين

"إن لفظة "السيادة" في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة وعلى شعبها ،بغض النظر عن شرعية أصلها .ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب واعمق، وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لملك من الملوك أو لأمة من الأمم في أرض من الأراضي[1]، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي .

وفي جميع الحالات فإن السيادة لا تنطفئ ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاغتصاب والاستيطان، ومن ثم "يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية لان الاخيرة تعني السيطرة والإشراف الواقعي –بدوافع القوة والإكراه– بينما الأولى تشير إلى الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في أرضه[2].

إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي) ،وبالتالي فان كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية (الاكراهية) وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين طوال (64) عاماً الأخيرة –وما قبلها– لا تلغي إطلاقا السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على أرض فلسطين حاضرا ومستقبلا، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي الاقتصادي، الاجتماعي القومي العربي.

ومن الأهمية بمكان التذكير بالمادة (22) من ميثاق جمعية الأمم الذي اقره مؤتمر الصلح في باريس في 1919/4/28م والذي اندمج في معاهدة فرساي في 1919/6/28م حيث "عالجت موضوع مصير الجماعات والأراضي العربية في الإمبراطورية العثمانية، وبحكم هذه المادة (22) نشأ في القانون الدولي وضع جديد

[1] هنري كتن "فلسطين في ضوء الحق والعدل" –مكتبة لبنان–بيروت–الطبعة الأولى 1970–ص270.

[2] المصدر السابق –ص270 .

للجماعات العربية التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية كما ورد في النص اعتراف المادة (22) بكيان هذه الجماعات كأمم مستقلة[1].

و"وفقا للقانون الدولي، فان الأثر القانوني لفصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية ولاعتراف جمعية الأمم بان الجماعة التى تعيش فيها أمة مستقلة، هو ان جعل لهذا البلد –فلسطين– كيانا سياسيا منفصلا مستقلا استقلالا دوليا ومن ثم، فإن الجماعة التي كانت تعيش في فلسطين في ذلك الحين قد أصبحت شخصية معنوية يعترف بها القانون الدولي ،أنيطت بها السيادة على الأراضي التي تعيش فيها[2] .

ورغم ان التطورات السياسية اللاحقة لم توفر للشعب الفلسطيني إمكانيات ممارسة سيادته الكاملة الفعالة على أرضه، بسبب الاحتلال العسكري البريطاني والانتداب سنة 1922م، إلا ان ذلك لم يؤثر في السيادة القانونية للسكان الفلسطينيين على أرض وطنهم وفق نصوص متنوعة في القانون الدولي حول هذه المسألة، تؤكد في جوهرها ان السيادة على أرض موضوعة تحت الانتداب تعود إلى السكان أنفسهم، وقد أشار إلى هذا الجانب، "فان ريس Van Rees " نائب رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات التابعة لجمعية الأمم بقوله "ان السيادة تعود إلى الجماعات والسكان الأصليين في الأراضي الموضوعة تحت الانتداب "[3] .

وبالتالي فان "منح مجلس جمعية الأمم انتدابا للحكومة البريطانية لتتولى بمقتضاه ادارة فلسطين، لم يحرم شعبها حق سيادته" ، وهو أمر قائم حتى اللحظة، رغم الانتداب وما تلاه من نكبة عام 1948 واحتلال كامل الأراضي الفلسطينية في حزيران 67 من ناحية، ورغم الشروط والاجراءات العنصرية النازية التي تضمنتها

[1] المصدر السابق ص272.

[2] المصدر السابق ص273.

[3] المصدر السابق ص277.

"خطة شارون/اولمرت" من ناحية ثانية . وفي هذا السياق، يمكننا إجمال الوضع القانوني لفلسطين بمقتضى القانون الدولي في فترة الانتداب وما تلاها كما يلي :-

- في أثناء سريان الانتداب تمتع شعب فلسطين بوضع دولي مستقل , كانت له السيادة على أراضيه, وكانت لفلسطين شخصيتها الخاصه المتميزه عن شخصية الدوله المنتدبه, وكانت إدارتها من حق شعب فلسطين نظريا, وإن تكن في الواقع في أيدي الدوله المنتدبه "[1].

وبمجرد انتهاء الانتداب, " انتهت سلطات الإداره التي كانت للدوله المنتدبه وترتب علي هذا ان زالت القيود المفروضه على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة، وأصبح شعب فلسطين بحكم هذا الحق وبحكم حقه في تقرير مصيره، مؤهلا لان يحكم نفسه ويقرر مصيره طبقا للمبادئ والأصول الديمقراطيه المألوفه، كونه يمثل الأغلبيه الساحقه في فلسطين، غير أن هذا الحكم لم تحترمه الجمعيه العامه للأمم المتحدة التي أوصت في سنة 1947 في ظروف سياسية معروفة بتقسيم البلاد بين دولتين عربية ويهودية وأن الحوادث التي تلت ذلك، وقيام "إسرائيل"، أدت جميعها إلى الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في السيادة على أراضيه"[2].

وهذا لا يعني إطلاقا ان "إسرائيل" قد ظفرت بالسيادة القانونية على فلسطين أو أنها قد تظفر بها في يوم من الأيام، بالرغم من توصلها عبر وسائل القوة والمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الرأسمالي إلى السيادة السياسية، والجدير بالتسجيل هنا أن "إسرائيل" "لم تستمد أي حق سيادة بموجب قرار التقسيم 181 في 1947/11/29م"[3]. لأن الأمم المتحدة التي ورثت جمعية الأمم، "ليس لها من سيادة أو حق إدارة أو أي حق آخر على فلسطين، ولا يسعها قانونا أن تقرر -كما فعلت عام

[1] المصدر السابق ص281.

[2] المصدر السابق ص281.

[3] المصدر السابق ص287.

1947- مستقبل الحكم في فلسطين وذلك بالتوصية بتقسيم البلاد، فمثل هذا التصرف يفتقر إلى كل أساس قانوني "[1]، كما يتجاهل رغبات الشعب الفلسطيني تجاهلا تاما ويتصرف على النقيض من مشيئة أغلبية السكان . ومن ثم فان هذا القرار يفتقر كما يقول المحامي الفلسطيني هنري كتن إلى "كل سند قانوني، وهو ليس داخلا ضمن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يسعه أن يسبغ على "إسرائيل" أي حق على أي جزء من فلسطين مما خصص للدولة اليهودية في قرار التقسيم، **والنتيجة فإن "إسرائيل" لا يسعها أن تستمد من قرار التقسيم أي حق مشروع** "[2].

وفي هذا السياق نورد رأيا هاما كتبه "نورمن بنتوتش Norman Bentwich " الذي شغل لسنوات طويلة منصب النائب العام في فلسطين زمن الانتداب، "**إن الشعب اليهودي لا ينشد سلطة سياسية أو سيادة قومية، وإن ما ينبغي على اليهود أن يفعلوه هو أن يندمجوا في فلسطين مع سكانها العرب، لأن مفهوم وطن قومي لشعب لا وطن له قد تضمنه الانتداب فقط، وهذا يعني أرضا يكون لشعب فيها وضع قانوني وفرصة لتطوير أفكاره الأدبية والاجتماعية والثقافية دون أن يعطيه هذا المفهوم اكتساب الحقوق في السيادة السياسية** "[3].

ومما يجدر ذكره هنا إن أغلبية اليهود الذين أعلنوا قيام دولة "إسرائيل" عام 1948 لم يكن أي منهم يحمل الجنسية أو صفة المواطنة في فلسطين بالمعنى القانوني مما يعزز افتقارهم لأي شكل من أشكال السيادة القانونية في الماضي والحاضر والمستقبل .

أما ما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها "إسرائيل" خارج المساحة الجغرافية للدولة اليهودية كما حددها قرار التقسيم، فهو لا يعدو كونه اغتصابا وإخلالا بقرار

[1] المصدر السابق ص288.

[2] المصدر السابق ص292.

[3] المصدر السابق ص284.

الجمعية العامة، خاصة وأن **الأمم المتحدة "لم تعتبر أن الحرب بين العرب و"إسرائيل" في سنة 1948 قد أثرت على أي نحو في قراراتها بشأن فلسطين، بل إن الأمم المتحدة اشترطت على "إسرائيل" أن تتعهد بميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها وخصوصا قرار التقسيم رقم 181 ، وقرار حق العودة للاجئين رقم 194 كشرط لقبول عضويتها في الأمم المتحدة وذلك في 1949/5/11** وهذا ما نص عليه أيضا "بروتوكول لوزان" في 1949/5/12 الذي تضمن اعتراف"إسرائيل" الصريح بحق الفلسطينيين في العودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم .

وبالطبع ، "**فان الوضع القانوني "إسرائيل" بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل يوم 5حزيران 1967 ينطبق تمام الانطباق على وضعها القانوني فيما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها منذ الخامس من حزيران 1967 ، انه وضع المحتل المحارب، حيث لا تستطيع "إسرائيل" ولا تملك الحق في كل الأحوال بالسيادة على الأراضي التي احتلتها**"[1]. لان صاحب السيادة الشرعي هو الشعب الفلسطيني الذي يحتفظ بالسيادة القانونية التي لا يمكن ان تلغيها أية اتفاقات تعقد باسمه من أي جهة كانت، وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقات (أوسلو وما تلاها) التي تتعأرض مع حقوق الشعب الأساسية والتاريخية، فإنها تعطي العدو مؤقتا سيادة في الواقع، سيادة بالمعنى السياسي المرتبط بالقوة والإكراه والاغتصاب الصهيوني الأمريكي، وليس سيادة بالمعنى القانوني بأي شكل من الأشكال خاصة وان شعبنا الفلسطيني لم يوافق باختياره –بالأغلبية أو الإجماع– على تحويل حق سيادته على بلاده إلى الغير ،كما أنه لم يعترف بأية سيادة للمحتل على أرض وطنه، كما ان "انقضاء الزمن عاجز عن ان يجعل من احتلال "إسرائيل" الباغي لفلسطين عملا مشروعا، لان الحق التاريخي لا يسقط بالتقادم[2]، هذا ما تؤكده الأعراف والقوانين الدولية بمثل ما تؤكده ذاكرة وإرادة

[1] المصدر السابق ص300.

[2] المصدر السابق ص300.

الشعب من ناحية ومستقبله في إطار النضال التحرري القومي التقدمي من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية من ناحية ثانية .

فلسطين

وحق العودة

القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة
حول حقوق الشعب الفلسطيني

أ- القانون الدولي والاعلانان العالميان لحقوق الإنسان :

من المعروف ان نصوص القانون الدولي, تتضمن – نظريا – الكثير من الأحكام والمعايير والمفاهيم المتعلقة بحقوق الدول والشعوب والأفراد ،وهي نصوص إيجابية عموماً ،وموضوعية إلى حد معين .

أما "الأعراف والأحكام والقواعد والمبادئ التي تشكل منظومة قانونية دولية شاملة ومترابطة لحماية وضمان جملة الحقوق الأساسية للفرد والشعوب، فهي تسمى بـ"الشرعة الدولية لحقوق الإنسان". والمسألة المركزية في هذه المنظومة إنها تقوم على "قاعدة الحق في استقرار الإنسان في إطار حياته وحقه في البقاء في بلده ومغادرته والعودة إليه، وان حق العودة إلى الوطن يعتبر حقا طبيعيا لصيقا ومطلقا لا يمكن تجاوزه أو وقفه أو انتهاكه أو نكرانه، حتى في حالات الطوارئ والاحتلال"[1]، وبالنسبة لأي سلطة احتلال فقد نصت هذه المنظومة على "إلزام السلطة المحتلة، إضافة إلى التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي لعامي 1897و 1907 واتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقيها عام 1977 ، تلتزم وتتقيد أيضا بالمبادئ والقواعد الواردة في الاتفاقيات الدولية لحماية وضمان حقوق الإنسان، وفي حال مخالفة ذلك، ينبري القانون الدولي الجزائي ليفرض عقوبات على سلطات الدولة المنتهكة لها"[2].

من جانب آخر فإن نصوص منظومة القانون الدولي تتوافق في جوهرها مع نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 ،الذي أكدت المادة الثالثة عشر منه ان:-

[1] د.كمال قبعة –حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي–جريدة الأيام–فلسطين–1997/5/29.

[2] المصدر السابق .

"لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد ،بما في ذلك بلده ،وفي العودة إليه" ،وجاء الإعلان العالمي الثاني مؤكدا على هذه النصوص في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد بين 14-1993/7/25 في جنيف .

أما الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 ، والذي وقعته "إسرائيل" ، فإنه يستمد سلطته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل وتتطابق نصوصه مع العديد من نصوص ذلك الإعلان فيما يتعلق بحقوق الفرد في مغادرة وطنه أو العودة إليه أو التنقل بكل حرية .... الخ . وتشكل اتفاقية جنيف الرابعة في 12/آب/1949 ركنا أساسيا هاما في هذا السياق، إذ أنها "عالجت في مادتها (49) ، قضية إبعاد وترحيل المواطنين عن ديارهم وأوطانهم إبان الحروب، أو الاحتلال، واعتبرت المادة (147) من الإتفاقية الرابعة أن أعمال الابعاد والترحيل، تشكل خروقا جسيمة لأحكام المادة(49)، وجاء البروتوكول الاضافي الأول لعام 1977 ، ليؤكد في الفقرة الرابعة (أ) من المادة(85) على الانتهاكات الجسيمة، معتبرا ان الأبعاد والترحيل وحرمان الشخص من العودة لدياره ووطنه، أحد تلك الانتهاكات ومعتبرا إياها بمثابة جرائم حرب"[1].

ب- قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير:

1- قرار 194 بتاريخ 1949/12/11 ويعتبر من أهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة للحقوق الفلسطينية بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة، وقد أكد على وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم .

[1] المصدر السابق -جريدة الأيام .

ومن الجدير بالذكر هنا، "ان "إسرائيل" تدرك الأهمية المنشئة للقرار 194 وكذلك الالتزامات الدولية الناشئة عنه ولهذا فإنها لم تقم بإلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين في أملاكهم داخل "إسرائيل"، بل وضعت لها إطارا قانونيا خاصا بها، تطور هذا الإطار القانوني، عندما أقرت الكنيست "قانون المناطق المتروكة لعام 1948" الذي جرى تعديله بـ"أنظمة طوارئ بشأن أملاك الغائبين في 12/كانون الأول /1948" ، والتي جرى تعديلها بـ"قانون أملاك الغائبين لعام 1950". وفحوى هذه القوانين، إنها وضعت أملاك اللاجئين الفلسطينين تحت "إدارة" الحكومة الإسرائيلية، التي أنشأت لذلك "دائرة حارس أملاك الغائبين" . وما يزال هذا الإطار القانوني قائما حتى هذه اللحظة[1].

من ناحية ثانية **فان هذا القرار (194) يستمد أهميته من كونه "القرار الوحيد الذي يُعرف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ويطالب بحقهم بالعودة كمجموعة قومية، وقد أضعف الفلسطينيون حجتهم بالمطالبة بتطبيق حق العودة من خلال قبولهم بصيغة مدريد (وأوسلو فيما بعد) لمحادثات السلام، إذ أن هذه الصيغة تستثني الأمم المتحدة التي لم تعد قراراتها هي التي توفر الهيكلية والمظلة والتنظيم لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"[2]**

2- كافة القرارات المؤكدة على قرار 194 التي تقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مثل : قرار 302 تاريخ1949/12/8 -قرار 394 تاريخ 1950/12/14 -قرار 720 تاريخ 1953/11/17 -قرار 818 تاريخ 1954/1/4 -قرار 916 تاريخ 1955/1/12 - قرار 1018 تاريخ 1957/2/28 -قرار 1351 تاريخ 1958/12/12 ..... الخ .

[1] المصدر السابق .

[2] إيليا زريق-اللاجؤن وحق العودة-مجلة الدراسات الفلسطينية-بيروت-عدد 19-صيف 94-ص68.

3- قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 1947/11/29 :وهو القرار الأكثر أهمية وخطورة من كافة القرارات الدولية من الناحية السياسية، لانه يتناول موضوع الأرض والسكان في آن واحد، وان التراجع أو التنازل عن جوهر هذا القرار هو بمثابة التنازل عن السيادة القانونية والحق التاريخي بشكل أو بآخر، بما يفتح الباب نحو اكتساب العدو الإسرائيلي لشكل من أشكال السيادة القانونية والحقوق التاريخية في فلسطين بما يتناقض مع كل حقائق التاريخ من جهة وبما يعزز السيادة السياسية "لإسرائيل" ،التي حققتها بوسائل القوة والإكراه بعيداً عن كل مصادر الشرعية من جهة أخرى .

4- بروتوكول لوزان في 1949/5/12 الذي تضمن اعتراف "إسرائيل" بحق الفلسطينيين بالعودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم، وهما نفس الشروط التي قبلت بموجبها "إسرائيل" عضواً في الأمم المتحدة .

5- قرار رقم 237 بتاريخ 1967/6/14 بخصوص حق العودة للنازحين .

6- قرار 242 بتاريخ 1967/11/22 .

7- قرار 338 بتاريخ 1973/10/21 .

8- قرار الجمعية العمومية رقم 2252 بتاريخ 1967/7/4 حول إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقرار 2341 بتاريخ 1967/12/19 حول نفس الموضوع .

9- قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن بالنسبة للقدس :قرار رقم 2254 بتاريخ 1967/7/14 –قرار رقم 3253 بتاريخ 1967/7/4 –قرار رقم 250 بتاريخ 1968/4/27 –قرار رقم 251 بتاريخ 1968/5/20 – قرار رقم 252 تاريخ 1968/5/21 – قرار رقم 267 تاريخ 1969/7/3 – قرار رقم 271 تاريخ 1969/9/15 – قرار رقم 298 تاريخ 1971/7/25 .

10- قرار الجمعية العمومية رقم 2787 بتاريخ 1971/12/6 الذي يؤكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين .

11- القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم 3236 بتاريخ 1974/11/22 الذي يؤكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها :-

أ- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي .

ب- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية .

ج- حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم ،وتدعوا الجمعية العامة إلى إعادتهم اليها .

د- تعترف الجمعية العامة بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط .

هـ- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

و- تدعوا جميع الدول في العالم إلى زيادة مساعدتها للشعب الفسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه المشروعة .

ز- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وضم ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية إلى عضويتها على اعتبار أنها عضو مراقب، وكذلك تقر الجمعية العامة بحق م.ت.ف الاشتراك في جميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية ... وقد صدر هذا القرار بأغلبية (90) ضد (17) وامتناع (19) دولة عن التصويت .

12- القرار رقم 3376 بتاريخ 1975/11/10 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

13- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3089) (د-28) بتاريخ 1973/12/7 الذي أكد على "الحق الثابت في العودة للاجئين العرب الفلسطينيين، وتمتعهم بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم" ، كأساس "لا غنى عنه من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير". وتعليقا على هذا القرار، يشير د.حنا عيسى، أستاذ القانون الدولي، إلى النقاط الهامة التالية[1] :-

أ- "إن القرار جاء تفسيرا من الجمعية لقرار مجلس الأمن 242 الذي نص على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين دون أن يذكر أو يحدد أساسا لتلك التسوية"

ب- "إن الإشارة إلى حق اللاجئين في العودة (حسب القرار 3089 أعلاه) جاءت مطلقة لتشمل الوطن الفلسطيني بكامله، ما احتل منه قبل العام 1967 وبعده، وتسري على جميع اللاجئين الفلسطينيين بدون استثناء أو شروط مسبقة" .

ج- "إن القرار (المذكور أعلاه) اعتبر العودة شرطا مسبقا لا بد من تحقيقه ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره"، وهنا برزت لأول مرة الإشارة الهامة -في وثائق الأمم المتحدة- "الى أن حق العودة هو حق للشعب الفلسطيني بمثل ما هو للفلسطينيين كأفراد" .

[1] د.حنا عيسى-هيئة الأمم المتحدة وحق العودة-جريدة المسار-فلسطين-أول آب 2001-ص15.

مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية

لا شك ان الاتفاقات العربية /الفلسطينية المعقودة مع العدو الإسرائيلي في إطار ما يسمى ب"عملية السلام" قد أسهمت في تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما أقرته مؤسسات الأمم المتحدة وذلك عبر محورين:-

الأول : يتمثل في إقرار معظم بلدان النظام العربي الرسمي بالوجود الإسرائيلي "ككيان سياسي بات يمتلك قدرا كبيرا من الشرعية" يضاف إلى وجوده كأمر واقع ، سواء عبر الاعتراف المتبادل أو التطبيع أو العلاقات المباشرة وغير المباشرة .

الثاني: تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ،وبشكل خاص قراري 181و194 بسبب تعمق أشكال الإذعان والتبعية والهبوط السياسي العربي والفلسطيني الرسميين . ولا نستبعد في ظل المتغيرات الدولية الحالية التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم بصورة متوحشة في مرحلة العولمة الراهنة ،تفكيراً جديا بإعادة النظر في هذه القرارات تمهيدا لإلغائها، تحت غطاء اتفاقات كامب ديفيد التي أقرت الاعتراف بوجود "إسرائيل" ، ووادي عربة التي أسقطت من حسابها حق اللاجئين في العودة واعترفت بالسيادة الكاملة "لإسرائيل" على كل الأراضي الفلسطينية ،ثم أوسلو التي أحالت قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف والى مفاوضات الحل النهائي وصولا إلى اللحظة الراهنة من استمرار المفاوضات العبثية ، ذلك إن استمرار خضوع النظام العربي الرسمي للسياسات الأمريكية سيدفع نحو

تسهيل هذه المهمة وقد بات من الممكن حصر عدد من الخطوات[1] في هذا الاتجاه :-

1- امتناع الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة على التصويت عن القرار 194 في الجمعية العامة منذ عام 1995 (منذ عام 1949 حتى 1994 كانت الولايات المتحدة تعطي موافقتها السنوية على القرار و"إسرائيل" تمتنع) وكذلك الأمر المتوقع بالنسبة لموقفها من قرار 237 الخاص بعودة النازحين .

2- قيام "إسرائيل" -ومنذ عام 1995- بالتصويت ضد قرار 194 بعد ان كانت تكتفي بالامتناع طوال السنوات السابقة .

3- إن الحكومة الأردنية بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة ،تعتبر أن ملف اللاجئين المقيمين على أرض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقا بينها وبين "إسرائيل" .

4- البرامج الأمريكية /الإسرائيلية التي تدعو إلى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائيا ودمجهم في بلدان الشتات .

5- ان كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات "السلام" بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .

6- المحاولات الجارية لتغيير اسم وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين تمهيداً لإلغائها، وهي مجالات خطيرة فرضت علينا مزيداً من التوسع في تناول وشرح أبعادها ومخاطرها كما أوردناها في العنوان التالي :

[1] علي فيصل-اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث-دار التقدم العربي-بيروت-1996.

حول تغيير اسم وكالة الغوث والصراع من أجل حق العودة

تمهيد :

منذ بداية الصراع العربي الصهيوني عموماً ، ومنذ تاريخ نكبة الشعب الفلسطيني وإقامة دولة العدو الصهيوني على أرضنا التاريخية ، فإن المخططات الساعية إلى استئصال وشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تتوقف أبداً عبر التعاون المتواصل بين القوى الاستعمارية والامبريالية والحركة الصهيونية والقوى العربية الرجعية، فمنذ ذلك التاريخ لم تكن كل هذه المحاولات صناعة إسرائيلية بحتة ، بل كانت منذ ولادة القضية ، إنتاجا إسرائيليا غربيا مشتركا ، وفي هذه الزاوية يتبوء الدور الأمريكي مكانة متميزة، عبر العديد من المشاريع الهادفة إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين ، وتصفية الحقوق التاريخية لشعبنا منذ عشرينيات القرن الماضي حتى اللحظة الراهنة .

على أي حال ، فإننا نقول بثقة ، أن كل تلك المشاريع بما في ذلك الحديث عن تغيير اسم وكالة الغوث أو حلها وإنهاء وجودها ودورها ، لم تكن سوى محاولات استهدفت وما زالت تكريس الوجود الصهيوني حماية للمصالح الرأسمالية الغربية في بلادنا ، وهي محاولات لم تصمد أمام الرفض الشعبي الفلسطيني والعربي المقاوم لها طوال الثلاثة وستين عاماً الماضية ، ولكن حالة الهبوط السياسي الراهن التي أصابت النظام الفلسطيني والعربي الرسمي ، وتعمق تبعيته وارتهانه للشروط الأمريكية / الإسرائيلية في نظام العولمة الراهن ، سيدفع نحو المزيد من الهبوط والتراجع السياسي في هذه المرحلة ، حيث يبدو الوضع الفلسطيني الآن أنه في أفق مسدود، كما تبدو الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية تحتاج إلى المراجعة ، لأن كل ما جرى منذ أوسلو إلى اليوم ، أكد بوضوح على أن القبول بشروط أوسلو، لم يكن سوى قبولاً بشروط الهزيمة ، وبالتالي فإن قبول المهزوم الفلسطيني بشروط العدو الإسرائيلي "المنتصر" يظهر تاريخ المهزوم كأنه تاريخ من الأخطاء ، وهي نتيجة لا يمكن أن

يقبلها أي وطني فلسطيني ، لأن مجرد القبول بهذه الفكرة ، فإن ذلك يعني قبولاً بمشروعية الوجود الصهيوني على أرض فلسطين ، وشطباً لحقوقنا التاريخية فيها .

وفي مثل هذه الاوضاع المهزومة ، الناجمة عن شروط "اتفاق أوسلو" والحكم الذاتي الإداري المحدود وما تلاه من اتفاقات بإسم التسوية ، فإن القضية الفلسطينية ، تتحول برمتها ، إلى صناعة عالمية من الندوات والمؤتمرات والأبحاث داخل الهوية اليهودية، وفي العلاقة اليهودية ـ الغربية، ويلعب فيها الفلسطيني عبر السلطة وعبر العديد من المنظمات غير الحكومية Ngo,s دور الـ«كومبارس» الذي يغني حسب عزف الممول.

ولذلك فإن "الاهتمام الدولي" بقضية فلسطين ، اليوم –في ظل احادية العولمة الإمبريالية– ، ليس عنصر قوة، بل عنصر ضعف، لأنه يعكس اهتماما يهدف إلى تكريس سيطرة دولة العدو الصهيوني وتوسعها على حساب قضية اللاجئين والأرض الفلسطينية .

أما عنصر القوة الفلسطيني ، فهو مرتبط بالالتفاف الشعبي حول المبادئ والثوابت الوطنية ومواصلة النضال من أجل تحقيقها في إطار وحدة النضال التحرري الوطني والديمقراطي الفلسطيني والعربي .

أولاً : حول وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين :

في أعقاب نكبة عام 1948؛ تم وضع نظام خاص لتوفير المساعدة والحماية والحل الدائم للاجئين الفلسطينيين. وقد تكون النظام في البداية من عدة هيئات هي: لجنة التوفيق الدولية بشان فلسطين(UNCCP) ، وعلى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى(UNRWA) ، وأخيرا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين.(UNHCR) .

وكانت لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين، قد كلفت بتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك البحث عن حلول دائمة والتعويض، ولكنها فشلت وتوقفت

فعليا عن العمل في أواسط الخمسينات من القرن الماضي. وقد كلفت وكالة الغوث، "الاونروا"، بتوفير المساعدة للاجئي 1948.

لقد تم انشاء وكالة الغوث بموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 الصادرة في 8/كانون أول/1949, وبدأت أعمالها بصورة رسمية في أيار عام 1950.

ومنذ نشأتها ، تعاملت الوكالة مع المشكلة الفلسطينية على أنها نزاع على ارض وليس كصراع فلسطيني إسرائيلي على الوجود تمثل في طرد الفلسطيني من وطنه. فقد اشتمل الدور الرئيسي للأونروا على توفير الإغاثة، و تيسير الوصول إلى حل لوضع اللاجئين من خلال دمجهم اقتصاديا في المنطقة.

وعلى الرغم من أن قرار الأمم المتحدة بانشاء وكالة الغوث ، قد أكد على أنها وكالة مؤقتة، فقد تم تجديد ولاية الأونروا بانتظام طوال العقود الماضية.

وبعد توقيع اتفاق أوسلو ، وضعت الوكالة خطة مفصلة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه فيما يتعلق بتنفيذ عودة للاجئين الفلسطينيين على مراحل، مستجيبة بذلك لخطة الحل القائمة على أساس الدولتين .

وعلى مدى سنوات التسعينيات، ظل الخطاب الرسمي حول الدور المستقبلي للوكالة، وبتأييد واسع من أطراف دولية وعربية رسمية ، يتمحور حول حل الوكالة بعد التوقيع على اتفاق سلام شامل، وفي كل الاحوال ، فإن تغيير اسم وكالة الغوث، أو وقف مخصصاتها ، أو حلها، يظل مرهوناً بطبيعة ومستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ، دون أن نتجاوز حجم سيطرة الثالوث الإمبريالي (الولايات المتحدة والإتحاد الاوروبي واليابان) على هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وعلى مجمل العلاقات الدولية في ظروف العولمة الأحادية وسياساتها المنحازة لصالح الدولة الصهيونية .

ثانياً : بعض المؤشرات أو الظواهر الدالة على التمهيد لإنهاء خدمات وكالة الغوث :

1. اعتماد الوكالة لنظام التعاقد الوظيفي حتى تاريخ الأول من حزيران 1999 ، وهو الموعد المفترض نظريا حسب "اتفاق أوسلو" ، للانتهاء من المفاوضات حول الحل النهائي ، ويبدو أن الوكالة قامت بتمديد هذا الموعد دون تاريخ نهائي محدد .
2. امتناع الوكالة عن قبول موظفين بشكل دائم .
3. إنشاء الوكالة لصندوق خاص لدفع تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها المحليين عندما يتطلب الأمر ذلك .
4. المحاولات الدولية لتحويل الوكالة الى "وكالة إقليمية" تمولها الدول العربية كمدخل لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين ،وتحويلها الى مسألة أو قضية عربية إقليمية داخلية ،ومن المفيد الإشارة الى ملاحظة هامة في هذا الصدد تتعلق بخلو تقارير المفوض العام للوكالة خلال السنوات الأخيرة ، من أية إشارة الى قرارات الأمم المتحدة.
5. تغيير تسمية مدير شؤون الوكالة في الأردن الى مدير عمليات الوكالة في الأردن ،وهذا يرتبط مباشرة بالتوطين ،عبر مشاريع التطوير الحضري والتمليك تمهيدا لإلغاء مخيمات اللاجئين في الأردن .
6. دور الحكومة الأردنية، بالنسبة لإنهاء قضية اللاجئين ، خاصة بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة ، الذي اعتبر ان ملف اللاجئين المقيمين على ارض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقا بينها وبين "إسرائيل" .
7. البرامج الأمريكية /الإسرائيلية التي تدعو الى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائيا ودمجهم في بلدان الشتات .
8. كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات "السلام" بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .

9. الحديث عن تنفيذ خطة الوكالة التي تستهدف تسليم كافة خدماتها الى السلطة الفلسطينية ،وهي خطوة سياسية خطيرة ، تستهدف إسقاط حق 1.137780 لاجئ في قطاع غزة ، و 796088 لاجئ في الضفة الغربية ، بنسبة 42.5% من مجموع اللاجئين المسجلين البالغ عددهم 4.881856 لاجئ في بداية 2011 .
10. الأونروا تقدم تجربة "الهولوكست" والتعايش السلمي وتقبل الآخر والإقرار بحقوقه ضمن سياق الرؤية الإسرائيلية ، لكنها –بالمقابل– لم تجد في معاييرها ما يمكنها من " المعاملة بالمثل" ، بتخصيص أيام لإحياء ذكرى "الهولوكست الفلسطيني" على امتداد تواريخ النكبة والنكسة . فالبرنامج الذي قدمته الوكالة ، يحمل في باطنه تطبيعاً وتقبلاً للمحتل الإسرائيلي وإقراراً بحقوقه، حيث قامت بتضمين ما يسمى تجربة "الهولوكست" في سياق برنامج حقوق الإنسان، باعتبارها مزاعم اتخذت ذريعة لتهجير اليهود من ألمانيا وأوروبا إلى فلسطين ، لكن الأونروا –على الأغلب– ستعود ثانية لتأجيل تعليم المحرقة في مدارسها خشية من ردود فعل مجتمع اللاجئين والقوى والمؤسسات الوطنية الفلسطينية .
11. تنظم الأونروا زيارات لطلبة مدارسها إلى الخارج ، بخاصة ألمانيا والولايات المتحدة ، وإقامة معسكرات شبابية طلابية مختلطة من اللاجئين الفلسطينيين ومن الإسرائيليين ، وتدريس مفاهيم التعايش والتسامح وقبول الآخر والإقرار بحقوقه ، إلى جانب تنظيم ما يسمى بـ"المخيمات الصيفية" بذريعة الترفيه عن الأطفال في قطاع غزة !! في حين أن الأونروا خفضت عدد المتعهدين المؤقتين الذين يقدمون الخدمات لمنشآت الوكالة بحوالي 20%، كما خفضت عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية ، في قطاع غزة إلى 120 ألف

مستفيد منذ بداية تموز 2011 ، وقررت وقف المساعدات المالية لطلاب مدارس الوكالة في القطاع البالغة 100 شيكل .

12. وزعت الأونروا –خلال السنوات الماضية– خرائط لمناطق عملياتها الخمس (الأردن وسورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة) ، بعد حذف اسم فلسطين منها ، واستبدالها بالضفة الغربية وقطاع غزة ، إلى جانب إسرائيل.
13. الأونروا تقوم منذ فترة بإجراءات مشبوهة ، لتجفيف ينابيع ثقافة العودة وقبول الحق الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والتخلي عن مطالب العودة والتحرير.
14. **سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار 194** ، فمنذ البداية (1950) دأبت الولايات المتحدة ، وبانتظام ، على تقديم القرارات المتعلقة بالانروا إلى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تأكيد قرار الأمم المتحدة الأصلي رقم 194 ، إلا أنها منذ ديسمبر 1993 – إلى يومنا هذا – تراجعت عن دعم القرار 194 في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي .

كل هذه المؤشرات تشير إلى مخاطر جدية تضاف إلى سلسلة من الإجراءات المتبعة من ضمنها سياسة التقليصات المتبعة فيها تجاه تقديمها خدمات للاجئين ، والعمل الجاري من قبل الكيان الصهيوني وأمريكا ودول عديدة لإنها وتصفية قضية اللاجئين بدءاً من تقليص الخدمات وصولاً إلى إنهائها وتغيير مهمات الأونروا.

هناك مؤشرات خطيرة جداً ، تتعلق بدور الأردن ، قبول حل الوطن البديل . وهذا هو دوره ووظيفته التاريخية في خدمة الاستعمار والامبريالية والصهيونية ... هل سيتكرس الخيار الأردني ؟ و**هل ستصبح دول الخليج العراق ولبنان وسوريا .. وطناً بديلاً ؟**

رغم كل ما تقدم ، أكدت الأونروا في بيان بتاريخ 2011/6/16 أنها لم تغير اسمها إطلاقاً وهو باق كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (رابعاً) لعام 1949 ، "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى"، وفي هذا الجانب أرى أن تغيير الاسم مرتبط بتغيير الأهداف التي تحددت للوكالة في قرار تأسيسها عام 1949 ، وهو إجراء متوقع في ظل كل هذه التراجعات على الصعيدين العربي والفلسطيني ، لكن وضوح ثوابتنا وأهدافنا الوطنية واصرار شعبنا على مواصلة نضاله الوطني الديمقراطي ، كفيل بالرد على أي قرارات ضارة بالقضية الوطنية.

كل ما تقدم يستدعي من اللجان الشعبية ، مزيداً من التواصل فيما بينها ، في الضفة وقطاع غزة والمنافي ، عبر برامج ورؤى محددة بالتوافق مع كافة الأطياف السياسية والفعاليات والمثقفين الفلسطينيين ، بما يضمن تفعيل دور هذه اللجان وانتشارها في أوساط جماهير المخيمات ، دفاعاً عن ثوابتنا وأهدافنا الوطنية عموماً ، وتوضيح كل ما يتعلق بتفاصيل مفهوم "حق العودة " ومنطلقاته السياسية والقانونية المرتبطة بحقوقنا التاريخية في فلسطين من جهة و المرتبطة بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي من جهة ثانية.

لذلك يتوجب أن تتركز النشاطات السياسية للجان ، عبر حملة شعبية ، يتم تنفيذها بصورة دورية ، كل أربعة شهور على سبيل المثال ، وخاصة شهر أيار من كل عام ، بالتنسيق بين قيادات اللجان في الضفة والقطاع والمنافي ، بما يضمن لهذه الحملات الشعبية أن تتم في مواعيد محددة ، عبر عمل جماعي جماهيري يتناول العناوين المعروفة التالية :

- حق شعبنا في العودة الى دياره وممتلكاته هو حق تاريخي مقدّس يستند الى مبادئ الحق والعدل المطلقين، كما يستند الى مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

- وحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب .
- التركيز على أن خطاب العودة هو خطاب قانوني وسياسي يهدف الى الاعتراض على كل محاولات تبديد قضية اللاجئين والتفريط بها، واستنهاض طاقات مجموع اللاجئين للدفاع عن حق العودة.
- التركيز أيضاً ، وبقوة ووضوح ، على أن خطاب العودة هو خطاب توحيدي ينبغي ان يفهم في إطار الثوابت والحقوق الوطنية.
- التركيز على أهمية البعد العربي لخطاب حق العودة، وعلى ضرورة توفير الحاضنة العربية، في إطار الحركات والقوى الوطنية العربية ، بعيداً عن الأنظمة – خاصة أنظمة الخليج والسعودية – المتماهية في خضوعها للشروط الأمريكية على حساب مصالح اللاجئين والقضية.
- التركيز على ضرورة الحفاظ على وكالة الغوث" الأونروا " وفق نص قرار تأسيسها من الأمم المتحدة ، وبما تمثله من شاهد دائم على الجريمة الصهيونية المقترفة بحق شعبنا، وما تجسّده من التزام سياسي وأخلاقي من قبل المجتمع الدولي بمسئوليته عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين وضرورة حلها .
- المطالبة بمنح اللاجئين الفلسطينيين الحماية الدولية المؤقتة التي يكفلها النظام الدولي للاجئين أسوة بغيرهم من لاجئي العالم، حيث ان تفويض الأونروا لا يشمل الحماية السياسية والقانونية التي يكفلها ذلك النظام.
- العمل على إدخال مصطلح العودة في قواميس اللغات الأجنبية كما هو الحال في مصطلحي النكبة والانتفاضة.
- ضرورة العمل على تطوير التفويض الممنوح من الجمعية العامة للأمم المتحدة لوكالة الغوث لكي يتضمن آلية دولية لحماية اللاجئين الفلسطينيين وتفعيل حقهم في العودة الى وطنهم المعترف به دوليا كما ورد في الفقرة (11) من القرار 194.

- العمل على إحالة موضوع اللاجئين الفلسطينيين الى المفوضية العليا للاجئين باعتبارها هيئة دولية معنية حسب نظامها الداخلي الذي ينص على "حق العودة السياسية للاجئين الى أوطانهم حتى ولو بالقوة" وذلك لا يعني مطلقا إلغاء الدور الخدماتي والانساني للوكالة وافشال كل المحاولات الدولية الجارية لتحويلها الى وكالة اقليمية تمولها الدول العربية كمدخل –كما يقول د.نافع الحسن– لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين وتحويلها الى قضية عربية اقليمية.
- أن تقوم السلطة الفلسطينية بدراسة فكرة اصدار قانون العودة الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة الى الوطن وفق قرارات الشرعية الدولية ، وفي هذا السياق ندعو الى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة ، ومفهوم حق العودة من جهة ثانية .
- الدعوة الى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة – في إطار م.ت.ف والفصائل الفلسطينية – للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على استبدال حق العودة بالتعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل – عبر اللجان المشار إليها – القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد احصائي لأملاك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة ، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال الثلاثة وستين عاماً الماضية والتي تصل إلى ما يقرب من (200 مليار دولار) إجمالي الإنتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأملاك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف ، على أن تستند عملية احتساب الإنتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية.

- تفعيل دور مؤسسات م.ت.ف ، التشريعية والتنفيذية ، عبر المشاركة الديمقراطية الحقيقية الجادة لكافة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية.
- دعوة كافة الباحثين والمثقفين الفلسطينيين واللجان الشعبية إلى التفكير الجاد في تطبيق مقترح المفكر القومي العربي الراحل قسطنطين زريق ، الذي دعا إلى تأسيس "علم النكبة" الذي يتناول هذه القضية كما يتناول أية قضية أخرى بالدراسة المنتظمة، والتتبع المستمر، والبحث الدقيق، والنظرة الشاملة، فمن العجيب أن نوفر لشبابنا الوسائل العلمية للتخصص في الطب والهندسة وغير ذلك من العلوم ، ولا نشعر بضرورة هذا الاختصاص (داخل جامعاتنا) في قضية النكبة التي تمس جوهر وجودنا ومصيرنا منذ ما قبل وعد بلفور إلى اليوم .
- وفي هذا الجانب نؤكد على أنه ، **خلافاً لمن رأى بأن معركة فلسطين قد حسمت خلال أيام في ربيع عام 1948، فإن فلسطين " لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في شهور، بل إنها كانت –ومازالت– تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل " وحتى اللحظة الراهنة ، كما يجب أن نأخذ بالاعتبار أن الغزوة الصهيونية ، لم تكن غزوة عسكرية ، بقدر ما كانت غزوة حضارية استعمل فيها الإسرائيليون أسلحة العلم والاقتصاد والسياسية والتنظيم ... إلخ .**
- الإعداد الجدي لوضع الدراسات الموضوعية العلمية التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات.
- أن تبادر اللجان الشعبية إلى مناقشة فكرة قيام السلطة الفلسطينية باصدار "قانون العودة" الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة إلى الوطن وفق قرارات الشرعية الدولية ، وفي هذا السياق أدعو إلى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين

الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة ، وعلى مفهوم حق العودة من جهة ثانية .

في ضوء كل ما تقدم ، نقول بصراحة إن **مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، " إذا لم تدعمه قوة أو يسنده سلطان"، ومن أنواع القوة " قوة العقل الذي يسيطر على موضوعه بالنظر الدائب والجد المستمر ، ويكوّن فيه وحوله ذخيرة علمية وفنية وفكرية تغدو سنداً قوياً للعمل الراشد النافذ ".**

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو صراع عربي / إسرائيلي بالدرجة الأولى ، لكن انصياع الأنظمة العربية لشروط العدو الإمبريالي الصهيوني أدى إلى تراجع المجتمعات العربية وتفككها إلى جانب ضعف الحركات التحررية العربية بشكل عام ، الأمر الذي عزز مراكمة عوامل القوة والصلف والعدوانية في دولة العدو الصهيوني ، ما يعني أن استمرار تبعية وتخلف واستبداد النظام العربي الرسمي وخضوعه لشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني ، يشكل السبب الرئيسي الأول في هذه المعادلة التي استمرت منذ أكثر من أربعين عاماً في ظل الانفتاح الساداتي واتفاق كامب ديفيد، ثم في ظل تضخم بشاعة التبعية والاستبداد والخضوع لدى نظام حسني مبارك الذي اسقطته الانتفاضة الشعبية في مصر مؤذنة بافتتاح مشهد عربي جديد ، ديمقراطي وتحرري ليس في تونس ومصر وحسب بل في كل أرجاء الوطن العربي ، بما سيوفر الامكانات القادرة على مجابهة العدو الصهيوني واستعادة الروح القومية الثورية في الصراع مع هذا العدو ، انطلاقاً من اقتناع كل أطراف الحركة التحررية العربية والفلسطينية بأن شعوبنا العربية عموماً، وشعبنا الفلسطيني خصوصاً ، لن يحقق الانتصار ويحسم الصراع مع العدو الصهيوني إلا عبر حركة تحررية فلسطينية ثورية ملتحمة عضوياً في قلب الحركة التحررية الثورية الديمقراطية العربية ، دون أن يعني ذلك تأجيلاً أو تقاعساً عن استمرار النضال التحرري الديمقراطي الفلسطيني في كل الظروف، واستمرار العمل

لانضاج الأوضاع الثورية العربية، خاصة في مناخ الانتفاضات العربية التي اسقطت بعض نظم الاستبداد التابعة والحليفة للامبريالية ودولة اسرائيل والبقية على الجدول من خلال امتداد وانتشار الانتفاضة في كل البلدان العربية، مؤذنة بمرحلة أو مشهد عربي تحرري ديمقراطي جديد تتحقق فيه الديمقراطية والتعددية وسلطة القانون والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات والتطور الاجتماعي والسياسي بعيداً عن كل مظاهر وأشكال الخضوع والتبعية ، بما سيؤدي حتماً إلى بداية النهاية والانتصار على دولة العدو الصهيوني وازالتها واقامة دولة فلسطين الديمقراطية في اطار المجتمع العربي الديمقراطي الموحد .

إن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين، بمثل ما أضاءها شهداء شعوبنا العربية ، خاصة في الانتفاضة الراهنة لن تنطفئ ولن تتوقف مهما تزايدت عدوانية الدولة الصهيونية وحليفها الإمبريالي ، ومهما تزايدت المخططات والمحاولات الامبريالية الصهيونية التي تتوهم انهاء القضية الفلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين وشطب هويتنا الوطنية أو وقف نضال شعبنا الوطني التحرري ،وهي لن تنطفئ بالتأكيد بسبب مسألة صغرى ، مرتبطة بتغيير اسم وكالة الغوث أو حلها نهائياً وإسدال الستار عليها ، وفي كل الأحوال والظروف لا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية وتقرير المصير والعودة ... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد... وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام .

أخيرا نسأل ؟ هل نكتفي بعد مرور أربعة وستون عاماً على نكبة فلسطين واغتصاب الوطن وفقدان السيادة، بالمهرجانات الشكلية، أم أنه لا بد من الإحساس العالي بالمسؤولية الوطنية والقومية وما تحتاجه من استنهاض حركات التحرر الوطني

والـديمقراطي فـي فلسـطين والـوطن العربـي، لتفعيـل نضـالها للخـروج مـن هـذا الواقـع المهزوم، ولتوفير المقومات المادية للمؤسسات والأطر العملية –وهو أمر ممكن– التي تتبري للدفاع عن حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني استنادا إلى الحق التاريخي والسيادة القانونية من جهة والحقوق المشروعة التي نصت عليها مقررات الأمم المتحدة من جهة أخرى، تمهيدا للتوصل إلى حلول عملية تعزز هذه القواعد والأسس بالرغم من كل عوامل التراجع الدولي والعربي الرسمي في هذه المرحلة.

وفي هذا السياق، نقدم فيما يلي عدداً من الأفكار المقترحة:

أولا : تفعيـل دور مؤسسـات م.ت.ف، التشـريعية والتنفيذيـة، عبـر المشـاركة الديمقراطيـة الحقيقيـة الجـادة لكافـة الفصـائل والقـوى الوطنيـة والإسـلامية، وفـي مقدمتها القوى الرافضة لاعتراف م.ت.ف بإسرائيل، لكي تستعيد المنظمة دورها الوطني المرتبط بالرؤية القومية، كرمز وهوية لشعبنا، وذلك على قاعدة ان تظل م.ت.ف المرجعية الوطنية والممثل الشرعي الوحيد لشعبنا، المعبر عن قضاياه الوطنيـة عمومـا وقضـايا اللاجئـين بوجـه خـاص، بغـض النظـر عـن وجـودهم القانوني أو الجغرافي في هذا البلد العربي أو الأجنبي، وبغض النظر عن أية أوضـاع قانونيـة أو سياسـية تشـكلت بعد النكبـة الأولـى عـام 1948 ، ذلك لان قضـية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضـية أفراد يعبر كل منهم عن رؤيتـه أو موقفـه الخـاص بـل هـي أيضـا، وبالدرجـة الأولـى قضـية يعبـر عنهـا اللاجئـين أنفسهم ككتلـة مجتمعيـة وسياسـية، عبـر تجمعاتهم ومؤتمراتهم الشـعبية ولجـانهم الوطنية المنتخبة بصورة ديمقراطية تضمن مشاركة اللاجئين في الوطن والشتات في كل ما يتعلق بقضيتهم وبما يؤكد بشكل دائم وفعال على دورهم، كعنصر واطـار سياسـي وأساسـي ملمـوس، وليس بأيـة صـفة رمزيـة أخـرى، وذلـك تثبيتـا لقاعدة يدركها العدو الإسرائيلي والقوى الإمبريالية المساندة لـه، الولايات المتحدة

وأوروبا قبل غيرهم ، **وتتلخص هذه القاعدة في انه ليس هناك أية إمكانية لحل عادل ومتوازن لقضية اللاجئين بدون حسم الصراع مع العدو الإسرائيلي، بما يؤدي إلى قيام الدولة العربية الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين على أنقاض دولة العدو الصهيوني.**

ثانيا : الإعداد الجدي لوضع الدراسات الموضوعية العلمية التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في الشتات، في ضوء موقعهم وارتباطهم بالواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي يقيمون فيه، بكل متغيراته وخصوصياته المتباينة وفق أنماط التطور الاجتماعي والخارطة الطبقية في البلدان العربية بصورة خاصة، ومعرفة مدى تأثير وانعكاسات هذا الواقع على دور اللاجئين وفعاليتهم السياسية ارتباطا بالقضايا القومية عموما، وبالهوية الوطنية الفلسطينية وحق العودة بشكل خاص، دون القفز عن أهمية مشاركتهم في النشاط السياسي والمطلبي الديمقراطي في مجتمعات الشتات العربية عبر الأحزاب والتجمعات السياسية فيها، تأكيدا لخصوصيتهم السياسية من ناحية والنضال الديمقراطي من اجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من ناحية ثانية، وبما يوفر إمكانية التحاقهم في التنظيمات والأطر النقابية والتجمعات الديمقراطية للإسهام بدورهم في مواجهة المخططات الأمريكية الصهيونية وتفريعاتها الإقليمية والعربية الرسمية الهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين عبر توطينهم في الشتات تحت غطاء اعادة تأهيلهم ورفع مستوى معيشتهم وتعويضهم ... الخ، خاصة وأن المدخل الاقتصادي كان وما يزال بمثابة الذريعة أو الشكل الرئيسي لهذه المخططات منذ أن بدأ الإعلان عنها بعد النكبة إلى اليوم، وفي هذا السياق يشير د.محمد خالد الأزعر إلى " ان المدخل الاقتصادي للتعاون الإقليمي، وغيره من المداخل، لاستئصال قضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يكن يوما

صناعة إسرائيلية بحتة ، بل كان منذ ولادة القضية، إنتاجا إسرائيليا غربيا مشتركا وفي هذه الزاوية يتبوء الدور الأمريكي مكانة متميزة"[1]، ومن هذه المشروعات: "خطة "جورج ماك جي" لحل مشكلة اللاجئين المقدمة إلى وزير الخارجية الأمريكي في إبريل 1999 ، ومشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية إلى الدول العربية و"إسرائيل" في لوزان في أغسطس 1949 ، ومشروع بعثة "جوردن كلاب" في ديسمبر 1949 ، ومشروع "جونستون" بين عامي 1953 و 1955 وبيان "دلاس" في أغسطس 1955 ، ومشروع "أيزنهاور" في يناير 1957 وأغسطس 1958 ،ومشروع "جوزيف جونسون" في اغسطس 1961"[2]. إن الايجاز حول أمثلة من هذه المشاريع، قد يكون مفيدا في استخلاص بعض الدلالات، فقد "جاء في خطة "جورج ماك جي": "المطلوب هو دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط، على أساس العمل وليس الغوث، ولذلك يجب أن تقبل "إسرائيل" 200 ألف لاجئ كشرط مسبق لنجاح هذا المخطط، وبالمقابل تقبل الدول العربية 500 ألف لاجئ (باعتبار أن التقدير الأمريكي لعدد اللاجئين أنذاك عام 1949 كان 700 ألف) مقابل رفع القدرة الانتاجية للأرض، وتنمية صناعات جديدة، وتحسين وسائل النقل ورفع القدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة، وقد قدرت التكلفة الاجمالية لهذا المشروع بنحو 250 مليون دولار، تساهم الولايات المتحدة بأكثر من 50% منها"[3]. وبالنسبة لمشروع بعثة "كلاب" فقد "رفعت تقريرين إلى لجنة التوفيق الدولية (بتاريخ 6/نوفمبر/1949 و 28/ديسمبر/1949) ، ركز كلاهما على

[1] د.محمد خالد الأزعر –الترتيبات الاقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين–معهد البحوث والدراسات العربية– القاهرة–1998–ص428.

[2] المصدر السابق–ص431.

[3] المصدر السابق –ص432.

الأبعاد الاقتصادية الاقليمية التي يمكن حل قضية اللاجئين في اطارها، وضرورة تأمين عمل اللاجئين بدل اغاثتهم. أما مشروع "جونستون" فقد استهدف معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين كسبيل لمعالجة القضية الفلسطينية برمتها، عن طريق تعاون الدول العربية و"إسرائيل" في استثمار مياه نهر الأردن استثمارا مشتركا ... عبر التعاون بين الدول ذات العلاقة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التأهيل والتوطين للاجئين الفلسطينيين"[1]. والمعروف أن كافة هذه المشاريع طواها النسيان في حينه ولم يكتب لها النجاح طوال المرحلة التاريخية الماضية حتى توقيع وثيقة "اعلان المبادئ" في أوسلو أيلول/1993 ، حيث برز الحديث مجددا عن مشاريع "حلول" مقترحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن آليات "أوسلو" وغيرها بالرغم من رفض الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية لهذه المشاريع، وتمسكه المطلق بثوابته الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة والسيادة الكاملة على أرض وطنه، باعتبارهما (اللاجئين والأرض) جوهر الصراع العربي–الصهيوني والقضية الفلسطينية . ومن بين هذه المشاريع المقترحة ما نشرته الباحثة الأمريكية "دونا آرزت Donna Arzt" في كتابها الصادر عن "مجلس العلاقات الخارجية–بنيويورك" عام 1997 بعنوان "من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي–الإسرائيلي" ، ويهدف هذا الكتاب كما يقول د.سليم تماري "تقديم خطة شاملة وقابلة للتطبيق لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين –وهذا ما تعتبره المؤلفة المسألة الجوهرية والعنصر الأكثر استثارة في الصراع العربي–الإسرائيلي، وهي خطة تستند إلى صفقة شاملة تتنازل فيها الأطراف كافة . وترتكز الصفقة المقترحة على مبدأ اعادة توطين اللاجئين (بمناطق حكم السلطة الفلسطينية) ، واستيعابهم (في الدول المضيفة حاليا)،

[1] المصدر السابق – ص433.

وتـوطينهم (بـدول أخـرى كـالعراق واسـكندنافيا)"[1]، وذلـك وفـق البرنـامج الـذي اقترحتـه المؤلفـة، لحـل لا يضـمن حقوق اللاجئين، لكنـه معروض لحـل مشكلة وضـعهم كلاجئين في إطـار الفرص السياسية الحالية في الشرق الأوسط . لذا تقترح المؤلفة ما يلي[2] :-

1- منح الفلسطينيين جنسية مزدوجة، من قبل السلطة الفلسطينية والدول المضيفة.

2- استيعاب "إسرائيل" ل75000 لاجئ، وكذلك لبنان، وتطرح على عدة دول كوتا استيعاب بحسب قدرتها ومدى جاذبيتها للاجئين، وفي كل الأحوال، يصبح اللاجئون مواطنين دائمين كاملين (أي ليسوا مقيمين) في الدول المعنية .

3- يتلقى اللاجئون الذين تمت إعادة توطينهم مساعدات ومخصصات مالية لإعادة تأهيلهم ومساعدتهم على "تطبيع" حياتهم.

4- تأسيس صندوق تعويض "في حدود عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية بمشاركة سعودية وكويتية كثيفة لتغطية نفقات المطالبات النهائية بالممتلكات المفقودة" .

باختصار، وكما يرى بحق د.سليم تماري، فإن المؤلفة –عبر اقتراحاتها– "تتبنى جدولا صهيونيا من حيث الجوهر لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المرتكز أساسا على إعادة التوطين والتعويض من جهة، ومساعدة "إسرائيل" في الهروب من مواجهة مسئولياتها التاريخية تجاه مشكلة اللاجئين"[3].

[1] سليم تماري –عرض كتاب دونا آرزت–مجلة الدراسات الفلسطينية–عدد 39–ص217.

[2] المصدر السابق – ص218.

[3] المصدر السابق –ص220.

إن كل ما استعرضناه من مشاريع –وغيرها الكثير– الهادفة إلى شطب القضية الوطنية وإلغاء حق العودة تحت ستار التوطين، لم تكن سوى محاولات استهدفت وما زالت تكريس الوجود الصهيوني حماية للمصالح الرأسمالية الغربية في بلادنا، وهي محاولات لم تصمد أمام الرفض الشعبي الفلسطيني والعربي المقاوم لكل هذه المشاريع طوال الـ(62) عاماً الماضية، ولكن حالة الهبوط السياسي الراهن التي أصابت النظام الفلسطيني والعربي الرسمي، وتعمق تبعيته وارتهانه للشروط الأمريكية /الإسرائيلية في نظام العولمة الراهن، سيدفع نحو المزيد من الهبوط والتراجع السياسي، وهو أمر يستوجب المبادرة إلى تشكيل إطار سياسي للاجئين الفلسطينيين، من الأحزاب والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات والفعاليات الوطنية، كإطار رئيسي من أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .

ثالثا: أدعو كافة القوى الوطنية الفلسطينية والعربية والصديقة من مختلف دول العالم الى الحوار الجدي الهادف الى تأسيس "الجمعية العربية –الدولية" للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تحقيق أهدافهم في العودة بكل وسائل النضال السياسي والجماهيري والمسلح حسب قرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق نقترح البدء بالخطوة الأولى عبر إعادة الروح لإحياء وتفعيل "مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين" الذي أقرته الجامعة العربية في 1964/3/31 بقرارها رقم 1946 ،وذلك كبداية نحو إعطاء هذا المؤتمر بعدا عالميا، وفي هذا الجانب، فإنني أتوجه إلى كافة الفصائل والأحزاب والقوى الفلسطينية الرافضة للاتفاق الكارثي في اوسلو ولما يسمى " مؤتمر جينيف "، وأطالبها بضرورة مراجعة دورها – بصورة نقدية ذاتية صارمة– الذي كان وما زال قاصراً على الشعارات العامة أو تشكيل اللجان النخبوية غير الفعالة والبعيدة عن معايشة اللاجئ

الفلسطيني بكل آماله وآلامه ومعاناته، بحيث تكون هذه المراجعة مدخلاً جدياً في تحديد أوجه النشاط العملي الفعال حول حق اللاجئين في العودة، والسبل والآليات السياسية والكفاحيةوالاجتماعية والاقتصادية والثقافية المطلوبة لهذه القضية التي تشكل جوهر الصراع مع العدو الإسرائيلي، وهذا يتطلب انخراط هذه الفصائل والأحزاب في كافة الجهود الرامية لتحقيق هدف العودة، لان في مثل هذا الانخراط، سيتمكن الجميع –عبر العمل والنشاط الجمعي في هذه القضية– من الإسهام في توفير مقومات التصدي للمشروع الصهيوني الإمبريالي وأدواته في المنطقة، سواء على صعيد الرأي العام الشعبي الفلسطيني والعربي أو على صعيد القوى السياسية والمؤسسات المدنية الصديقة في أوروبا وبلدان العالم، كخطوات تعزز دور القوى والفصائل الفلسطينية في أوساط جماهير شعبنا عموماً وجماهير اللاجئين في الوطن والشتات خصوصاً، ضد أي شكل من أشكال الهبوط أو التفريط أو الاعتراف والتطبيع أو التوطين، التي يحاول التحالف الصهيوني/ الأمريكي، عبر نفوذه المتزايد في بلداننا العربية، فرض تلك الأشكال في هذه اللحظة العربية الرسمية المهزومة في تاريخنا المعاصر.

رابعاً: العمل على إحالة موضوع اللاجئين الفلسطينيين إلى المفوضية العليا للاجئين باعتبارها هيئة دولية معنية حسب نظامها الداخلي الذي ينص على "حق العودة السياسية للاجئين إلى أوطانهم حتى ولو بالقوة" وذلك لا يعني مطلقا إلغاء الدور الخدماتي والإنساني للوكالة وإفشال كل المحاولات الدولية الجارية لتحويلها إلى وكالة إقليمية تمولها الدول العربية كمدخل –كما يقول د.نافع الحسن– لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين وتحويلها إلى قضية عربية إقليمية.

خامساً: أن تقوم القوى السياسية الفلسطينية بدراسة فكرة إصدار قانون العودة الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة إلى الوطن، وفي هذا السياق ندعو إلى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة، ومفهوم حق العودة من جهة ثانية .

سادساً: الدعوة إلى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة – في إطار م.ت.ف والفصائل الفلسطينية – للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على استبدال حق العودة بالتعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل – عبر اللجان المشار إليها – القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد احصائي لأملاك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال الـ(64) عاماً الماضية والتي تصل إلى ما يقرب من (150 مليار دولار) اجمالي الانتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأملاك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف، على أن تستند عملية احتساب الانتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية التي نذكر منها هنا على سبيل المثال ما يلي :-

1- الأملاك الخاصة باللاجئين العرب التي استولت عليها "إسرائيل" عام 1948 والتي تتألف من العناصر الرئيسية التالية[1] :-

أ- عدد كبير من المدن والقرى بكاملها وبكل ما فيها، فقد استولت "إسرائيل" على مدن عربية خالصة هي يافا وعكا وحيفا والناصرة واللد والرملة وبئر السبع وبيسان والمجدل واسدود وبيت جبرين وشفاعمرو وطبريا وصفد والقدس الغربية، بالإضافة إلى أكثر من ثمانمائة قرية، بمساحة

[1] هنري كتن-فلسطين في ضوء الحق والعدل-مصدر سبق ذكره-ص83/82.

إجمالية تصل إلى 17.2 مليون دونم[1] تمثل مجموع أراضي الفلسطينيين الذين طردوا عام 1948، علاوة على (735) ألف دونم قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بمصادرتها خلال الفترة من عام 1949-2000 ، وقد قامت "إسرائيل" بالاستيلاء على جميع محتويات هذه المدن والقرى من الأثاث واللوازم المنزلية والمعدات الصناعية والزراعية والبضائع وكافة الممتلكات المنقولة. وفي هذا السياق فقد بقيت حتى اللحظة "سجلات الحارس" على أموال الغائبين سرية، وكذلك الأمر بالنسبة لجلسات الكنيست التي انعقدت لمناقشة ممتلكات اللاجئين، فقد كانت جلسات سرية ومغلقة، وقد حاولت الأمم المتحدة مراراً عبر لجانها الحصول على البيانات الكافية عن أملاك العرب، ولكن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل لأن "إسرائيل" رفضت الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة في هذا الجانب .

ب- استولت "إسرائيل" على الأراضي الواقعة خارج نطاق المدن وتشمل الأراضي الزراعية ومساحتها (6705568 دونما) والأراضي المزروعة بالأشجار الحمضية ومساحتها (135368 دونما) والأراضي المزروعة زيتونا وموزا وغير ذلك من الأشجار ومساحتها (1054065 دونما) ومساحات كبيرة من المراعي ، حسب إحصائية ملكية الأراضي التي أعدتها حكومة فلسطين الانتدابية قبل عام 1948.

ج- أموال تجارية وصناعية تشمل حقوقا وموجودات وسلعا ومعدات لعشرات الآلآف من الأفراد وشركات الأموال وشركات الأشخاص والمنشآت الصناعية والتجارية والمعامل والمطاحن والمشاغل .

[1] سلمان أبو ستة-خارطة فلسطين-وزارة الإعلام-الكويت-الطبعة الثانية-ايار 2000 .

د- منقولات وأموال وأمتعة شخصية : ويمثل هذا البند الممتلكات المنقولة والأموال الشخصية لمليون شخص تقريبا بما في ذلك نهب نقودهم ومصوغاتهم وغير ذلك من الأثاث والسجاد والتحف .

2- إجمالي القيمة التجارية لممتلكات العرب التي قام بتقديرها "ستيفن بن روز -رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1954" في حدود ثلاثة مليارات جينه استرليني .

3- المنتجات الزراعية العائدة إلى العرب الفلسطينيين، كعنصر أساسي، والتي بلغت قيمتها عام 1944 (30 مليون دولار) ، إلى جانب احتساب عنصر المنتجات الصناعية والخدمات والتجارة والقطاعات المالية والإنتاجية الأخرى (ويمكن الاستناد في هذا الجانب إلى كتاب "الدخل القومي في فلسطين The National Income Of Palestine" الصادر عن حكومة فلسطين عام 1944 ، كما يمكن الاستناد إلى تقديرات "مكتب اللاجئين في الأمم المتحدة" للعقارات العربية في فلسطين ، وإلى جانب ذلك مطالبة الأمم المتحدة مجددا بمخاطبة "الحكومة الإسرائيلية" للكشف عن حقائق جلسات الكنيست السرية الخاصة بحصر ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).

إن مطالبتنا بتشكيل اللجان المتخصصة لعملية الجرد الاحصائي لأملاك شعبنا ، واحتساب إنتاجيته الإجمالية المتراكمة طوال المرحلة التاريخية الماضية تستهدف مواجهة هيئة الأمم المتحدة عموما والولايات المتحدة وبريطانيا و"إسرائيل" والدول الأوروبية خصوصا بالأرقام والإحصاءات الموضوعية وحقائقها الصارخة للمطالبة بالاستحقاقات المادية العائدة لشعبنا نتيجة الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن فقدانه لكل قدراته الإنتاجية نتيجة استيلاء العدو الإسرائيلي ونهبه

للممتلكات الشعب الفلسطيني الذي يعتبر "أكبر سرقة جماعية حدثت في تاريخ فلسطين" كما يقول بحق المحامي الفلسطيني المقدسي هنري كتن.

فلسطين

وحق العودة

ماذا بعد وصول حل الدولتين إلى أفق مسدود ..؟

أبدأ بطرح هذا السؤال الثقيل الذي سقط علينا من خلال التجربة : هل كان طرح خيار الدولة المستقلة حقيقة قابلة للتحقق أم وهم ؟؟؟ هل كان يهدف إلى تجزئة الغاية؟ وبالتالي قاد إلى النهاية التي نحن بصددها.. ؟ الم تكن هي فكرة الاستجابة للآخر ، الذي حالما نقبلها، يخلق وقائع تمنع تحقيقها!..؟

إنّ التزامي طوال العقدين الماضيين بالنضال من أجل تطبيق شعار الدولة المستقلة كاملة السيادة أو الحل المرحلي على أراضي الـ67 كان وما زال تجسيدا موضوعيا لانتمائي والتزامي بموقف وبرنامج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، آخذاً بعين الاعتبار تمايز ومصداقية الجبهة في تعاطيها مع هذا الشعار من حيث رفضها المطلق بالاعتراف بدولة إسرائيل، إلى جانب تأكيدها على أن الحل المرحلي لا يلغي حق شعبنا الفلسطيني في وطنه التاريخي ارتباطاً بالبعد القومي العربي في سياق النضال من أجل تحقيق الهدف الكبير وأقصد المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد، إلا أن هناك متغيرات حادة أصابت النظام العربي صوب المزيد من تبعيته وخضوعه وارتهانه، بمثل ما أصابت أيضاً"النظام السياسي الفلسطيني" والقيادة المتنفذة في م.ت.ف التي يبدو أنها لم تعد قادرة بعد غياب الراحل ياسر عرفات على التفاوض مع العدو بشروطها ولو ضمن الحد الأدنى ، حيث يبدو أن المقرر الخارجي وأقصد بذلك العدو الأمريكي الإسرائيلي بات محدّداً رئيسياً لما يسمى بعملية السلام ، ومن ناحية ثانية فإن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية لدولة العدو الإسرائيلي التي تحولت اليوم إلى حالة امبريالية صغرى عززت دورها ووظيفتها في تكريس أدوات ومظاهر التبعية والتخلف واستمرار احتجاز التطور في بلدان الوطن العربي بما يضمن حماية وتكريس مصالح نظام العولمة الامبريالي في بلادنا، وبالتالي لم يكن مستغرباً في مثل هذه الأوضاع تمسك التصور الصهيوني بلاءاته الخمسة : لا انسحاب من القدس، لا

انسحاب من وادي الأردن ، لا إزالة للمستوطنات ، لا عودة للاجئين، لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة .

أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، وقد عزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً .

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر– بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية ."

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي– على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله من اجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها .

إنّ تأكيدي على هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية المرتبطة بمحيطها الديمقراطي العربي ارتباطا عضويا وثيقا في مقدماته الراهنة ونهاياته المستقبلية، ينطلق من أن صراعنا مع الحركة الصهيونية ودولتها هو صراع عربي ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي وركيزته "دولة إسرائيل" ارتباطا بدورها ووظيفتها في بلادنا ، ما يعني بوضوح أن النضال ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي يبدأ عبر المقاومة بكل أشكالها في فلسطين أو في أي بقعة عربية محتلة ، وفق رؤية إستراتيجية وآليات كفاحية موحدة، وعبر النضال السياسي الديمقراطي المطلبي –على الصعيد الفلسطيني والعربي الداخلي– الهادف إلى تجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد في بلادنا من خلال الحركات والقوى الثورية القومية الماركسية في كل قطر من أقطار هذا الوطن تمهيدا لوحدة الحركة الماركسية القومية العربية وانتصارها ، بما سيحقق أهدافنا على الصعيد الوطني وإقامة فلسطين الديمقراطية الكفيلة وحدها بحل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وهذه القضية قد يفترض البعض محقا أو بدون وجه حق بأنه موقف طوباوي ، فإنني أقول بوضوح أن هذا ليس موقفا طوباويا

بقدر ما هو حلم ثوري تتوافر مقوماته وإمكاناته في نسيج مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية عموما ، وفي أوساط الشرائح المضطهدة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة التي تتطلع بشوق كبير إلى المشاركة في تحقيق هذا الحلم ، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة 67 ، أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً يلبي الحد الأدنى من أهداف شعبنا، وإنما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية ، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الحوار المعمق لتكريس التزامنا بالهدف الإستراتيجي وتجاوز كل حديث عن حل مرحلي بوسائل تسووية بعد أن توضح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمرة .

ألم يكن أوسلو نفسه هو مرحلة المرحلية ..؟ والمناقصات السياسية التي تلته باعتباره انتقالي صار دائما وانتقائيا، ولا يستخدمه العدو إلا لمزيد من خلق الوقائع وتقادم الأمر الواقع ، كي تتحول المرحلية إلى نهائية في الأذهان، وتصبح الأجزاء المرحلية هي انجازات موهومه لدى أصحاب هذا الخيار. والاهم من كل هذا ان العدو بات في موقع إعادة رسم معالم الصراع ، بإيجاد الحل النهائي له وفق رؤيته.. بانتوستانات ومعازل وجدار ومستوطنات على كل الأرض الفلسطينية التاريخية .

الحل الصهيوني إذن ، هو الدولة الصهيونية على كامل الأرض الفلسطينية ، وليواجه مستقبل تجنيب" دولته" خطر ديموغرافي يضرب نقاوتها اليهودية ، تكون الكانتونات الفلسطينية في التجمعات الكبرى عبارة عن حكم محلي معزول أو حكم ذاتي شكلاني موسع يمكن أن يطلق عليه صفة "دولة" ، ولكن لا حق وطني جامع له ، بل كانتونات يتم تغذيتها بمخدر اغاثي تحت مسمى الرفاه والنماء وما أطلق عليه "نتانياهو" مؤخراً بالسلام الاقتصادي، حيث يتحول البحث عن الغذاء كغاية، وعن

غاية البقاء الإنساني عند اللاجئين في مخيمات المنافي وبإعادة تأهيلها وليس عودتهم .

نستنتج من كل ما تقدم ، أن اللهاث وراء أوهام أوسلو قاد شعبنا إلى النتائج الكارثية التي يعيشها اليوم، فهناك شرائح ونخب فلسطينية تجد مصالحها الضيقة باسترضاء التحالف الأمريكي–الصهيوني ، عبر المزيد من الهبوط والتنازلات والاستسلام للوعود التخديرية لرؤساء الولايات المتحدة وصولاً إلى بوش و أوباما ، التي تراكمت وتشابكت وتكررت بصور ممسوخة دون جدوى في مسار المفاوضات العبثية المبتذلة ، التي أوصلت معظم أبناء شعبنا إلى حالة من الاقتناع بان شعار الدولتين وفق أوسلو والرؤية الإسرائيلية الأمريكية مدخل كاذب لحل كاذب ، خاصة لحق العودة والسيادة على الأرض والموارد .

أما خط السير البديل الذي يتوجب أن تتقدم من خلاله القوى الوطنية والسياسية بمختلف أطيافها في فلسطين ، فهو يجمع –من منطلقه القومي– بين الخط التحرري المقاوم في المكان المناسب والظرف المناسب، الذي يحافظ على الاشتباك مع العدو بوتائر تتناسب مع إمكانيات الشعب ومتطلبات النضال الطويل الأمد، وفي ذات الوقت ينطلق من برنامج ديمقراطي تعددي يعزز الصمود والمقاومة ، انطلاقاً من محددات سياسية وثقافية واقتصادية وتنموية واجتماعية تلتزم ببناء أسس مجتمع مدني تلتحم فيه الأهداف التحررية والديمقراطية عبر آليات تهدف إلى تطوير البنية الفلسطينية في الوطن والمنافي، لكي تصبح هذه البنية عصية على الانقسام أو الاختراق أو الصراع الدموي، وعلى كل مظاهر الإحباط واليأس التي تتجلى اليوم بصورة غير مسبوقة في أوساط شعبنا ، وأخيراً لكي تصبح هذه البنية عصية على فرض الحلول الاستسلامية .

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي .

على أي حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي –عبر الحوار المقترح– تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، وتشكل في نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الإطار الأممي المناهض للإمبريالية وأدواتها العنصرية والرجعية ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحث تضم هذه الكتلة ، كافة المثقفين والمناضلين من أجل استعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، عبر المقاومة الشاملة للمشروع الصهيوني بكل الوسائل المتاحة ، تشق طريق الثورة الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية كطريق ثالث ، وبديل حقيقي ينطلق من ثوابت وأهداف الجماهير الشعبية الفقيرة ، على المستويين الوطني والقومي ، باعتبارها المحدد الرئيسي للقيادة والتنظيم ، تمهيداً لتحقيق مبدأ الهيمنة السياسية والثقافية والمجتمعية ، ذلك ان نجاح القوى اليسارية الماركسية العربية ، بالمعنيين الطبقي والسياسي في ان تصبح قوة مهيمنة، سيمكنها من التجاوز أو الإزاحة السياسية

الديمقراطية للتحالف البيروقراطي الكمبرادوري ، وان تصبح أيضا الإطار الذي يمثل ويجسد مصالح العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وكل الكادحين .

إن استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الاشتراكي الموحد ، هي عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزايدات ، انه تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في الالتحام بالجماهير ، وثورة في التوسع التنظيمي وأساليب النضال الكفاحية والديمقراطية ، حيث ستفرض هذه الأهداف نفسها علينا كتحدي تاريخي ، كي نكون بمستوى التحدي والإدراك العميق لآليات التاريخ ونطابق بنانا الفكرية والعملية والعلمية معها، ونصبح بمستوى الغاية الحقيقية المحركة للطاقات والخبرات والضمائر ، وبأننا بمستوى وطن ننتمي إليه ونستحقه ونحن واعون لما نفعل ، بوعي وإرادة .

لذلك كله ، "ينبغي علينا أن نحلم" بشرط أن ندرك سر قوة الحلم الثوري الذي يشكل منبع التغيير و الثورة ، وأن القوة الثورية هي مالك هذا الحلم ودون ان تغادر أقدامه تعرجات الواقع، للوصول لهدف نبيل وغاية واضحة، وهل هناك أنبل من غاية تحقيق دولة فلسطين الديمقراطية في مجتمع عربي اشتراكي موحد ..؟

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، وبعد ان تحول النظام العربي إلى حالة –غير مسبوقة– من العجز والتخاذل عززت ضعف السلطة الفلسطينية وهبوطها وتخاذلها ومن ثم انقسامها، الذي أدى إلى انقسام الغاية

والهدف ، ففي ظل تجزئة الغاية جرى تفكيك أداوت النضال نفسها ، والتخلي عن عناصر القوة والمقاومة والبعد العربي وتكريس الانقسام المؤسساتي والجغرافي بين الضفة والقطاع ، وما جرى من حصيلة أفقدت الواقع الفلسطيني أسلحته المعنوية وعَرَّته بضمور الغاية وغيابها .

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانقسام الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية .

إننا نطرح هذه الرؤية لكي نطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورؤاه السياسية الهابطة.

فلسطين

وحق العودة

استقطاب فتح وحماس .. والبديل الغائب في المشهد الفلسطيني

من أكثر الظواهر المقلقة التي تترسخ اليوم في ذهن كل وطني فلسطيني، تلك التي تتجلى في التزايد المتسارع لتراكمات الاحباط واليأس في نفوس أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات في ظروف باتت فيها وحدة شعبنا السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية مهددةً بالفعل بعوامل التفكك والانقسام والصراع على المصالح الفئوية بصورةٍ غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، حيث نشهد في هذه اللحظة المهينة من تاريخنا، تراجعاً حاداً للأفكار التحررية الوطنية الديمقراطية التوحيدية الجامعة، لحساب الأفكار والرؤى الانتهازية والمصالح الطبقية التي تروج لسياسات "الاعتدال" والواقعية المستسلمة في هذه المرحلة التي يتبدى فيها نوعاً من التطابق في النتائج السياسية الكارثية ، بين مسار الحركة الوطنية ما بعد عام 48 ، ومسار ما بعد أوسلو وصولاً إلى مشهد الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس ، وهو مشهد زاخر بعوامل التفكك والانفصال بين الأهداف الوطنية التي ناضل وضحى من أجلها شعبنا الفلسطيني، وبين الأهداف والمصالح الخاصة للحركتين ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، لكثير من عوامل القلق والإحباط واليأس ، الى جانب أدوات التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب، التي تعزز المزيد من عوامل انهيار الحركة الوطنية والانفضاض الجماهيري، عنها.

وفي ظل هذا المشهد ، أو على هامشه، تتزايد بشاعة ممارسات العدو الصهيوني وحصاره، ومتابعة رصده لكوادر المقاومين واعتقالهم أو اغتيالهم ، ومن ثم رد الفعل البطولي من فصائل المقاومة ضد العدو، الذي يقوم بدوره بتوجيه المزيد من الهجمات التي ينجم عنها مزيداً من الشهداء ، مدنين وعسكريين ، يودعهم شعبنا إلى مثواهم الاخير بمظاهر تختلط فيها مشاعر الحقد والاستعداد للتضحية والمقاومة من جهة

ومشاعر الحزن والألم من استمرار الانقسام والصراعات الفئوية على السلطة والمصالح بين طرفي الاستقطاب (فتح وحماس) دون وجود طرف قوي ثالث قادر على مجابهته وتجاوزه ، الأمر الذي وفر عوامل ومناخات المصالح الطبقية الانتهازية الطفيلية في كل من الضفة وقطاع غزة التي تستهدف المزيد من الثروات غير المشروعة جنباً إلى جنب مع تزايد مظاهر الفقر والبطالة وتردي الأوضاع المجتمعية علاوة على تزايد وتائر الاستبداد وكبت الحريات الفردية وحريات الصحافة ومنع التظاهرات والاعتصامات السلمية وقمع الحركات والتجمعات الشبابية الديمقراطية واستمرار الاعتقالات المتبادلة بين طرفي الانقسام ، كل هذه الممارسات التي تتناقض كليا مع نصوص النظام الأساسي أو الدستور الفلسطيني ، عززت بدورها عوامل الخوف والقلق والإحباط في أوساط جماهير شعبنا.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكيه ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48 .

معنى ذلك ، اتساع وتفاقم مظاهر الخلل الذي يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً ، ما سيدفع إلى تكريس نوع من تفكك الفكرة التوحيدية الوطنية الجامعة لشعبنا لحساب هوية الإسلام السياسي و الإمارة الإسلامية ، أو لحساب سياسات التفاوض العبثي من قبل قيادة م.ت.ف الخاضعة لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية ، وفي كلا الحالتين تتكرس المصالح الأنانية للحركتين ، بما سيدفع إلى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الخضوع والمهادنة في معظم بلدان النظام العربي والإقليمي (خاصة تركيا)، بمثل ما يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي والسياسي لحركتي فتح وحماس

هو جوهر واحد ، لكن الاختلاف على المصالح والمحاصصة سيظل عاملاً رئيسياً وراء فشل محاولات المصالحة بينهما ، دون أي اعتبار منهما لضرورة هذه المصالحة لإنهاء الانقسام واستعادة الحد الادنى من الوحدة الوطنية وفق قواعد الاختلاف والتعددية الديمقراطية ، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب ، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، بعد أن بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني التحرري و الديمقراطي.

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرّثة بكل مسمياتها، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها ، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين –غير الشرعيتين– على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، ما يعني تغيّر شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري ، مظهراً رئيسياً –غير مسبوق– لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفيلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة ، الناجمة عن عمليات تهريب من الانفاق ليس البضائع والسلع فحسب، بل أيضاً تهريب المخدرات والسلاح وغير ذلك، إلى جانب المضاربات في أسعار الأراضي

والعقارات التي تتراوح اسعارها اليوم بين نصف مليون دولار وثلاثة ملايين دولار للدونم الواحد ، الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرّثة) ، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ5% .

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ، وهذه ظاهرة –مفارقة– تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

وفي مثل هذه الأوضاع ، بات واضحاً أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا ، الكومبرادورية التجارية والعقارية والمصرفية من جهة ، وبين حكومتي رام الله وغزّة من جهة ثانية ، بات اليوم محدداً رئيساً لكلا الحكومتين ، في إطار العلاقة المباشرة وغير المباشرة مع رموز هذه "الطبقات" في الضفة والقطاع ، إلى جانب علاقة حكومة حماس مع مهربي الانفاق المعروفين بعلاقتهم مع أجهزتها ، والأجهزة الأمنية المصرية وكبار المستفيدين من شيوخ قبائل سيناء وتجارها ..الخ ، وبالتالي ، نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة تكرّس بدورها استقطاب كل من حركتي فتح وحماس وحرصهما على خلق واختلاق الذرائع الشكلية ، الذاتية، الانتهازية، التي تؤكد على نزوع كل منهما للتفرد في السلطة باعتبارها جسراً للثروة والمصالح الفئوية ، كل ذلك أدى إلى تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في

أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش وفرص العمل وجرة الغاز وتيار الكهرباء والمواصلات وصعوبة وتعقيدات التنقل والسفر للعلاج أو الدراسة ، في ظل غياب الأمن والحريات الفردية.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين –حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما– وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي –في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية– وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة

التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الامريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

فلسطين

وحق العودة

معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2012/1/1

1- يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في 2012/1/1 بحوالي (11297150) نسمة يتوزعون كما يلي:-

4230000 نسمة في الضفة والقطاع بنسبة 37.4% .

1401020 نسمة داخل الخط الأخضر -الأراضي المحتلة 1948بنسبة 12.4% (وبنسبة 20% من إجمالي سكان دولة العدو الإسرائيلي).

5666130 نسمة في الشتات خارج الوطن بنسبة 50.2% .

الإجمالي 11297150

2- بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في 2012/1/1، (5666130 نسمة) بنسبة 50.2% من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة 48، (5631020 نسمة) بنسبة 49.8% من مجموع الشعب الفلسطيني.

3- يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد إلى تقديرات الأونروا كما في 1/1/ 2012 ، نحو (4997885) نسمة، أي بنسبة 49.8% من إجمالي الشعب الفلسطيني.

4 - الفلسطينيون غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطيني الشتات يبلغ تعدادهم (2535290) نسمة أي بنسبة 22.5% من مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات موزعين كما يلي :

الفلسطينيون في الشتات غير المسجلين في الاونروا (بالمليون)	
الدولة	العدد
الأردن	1324290
باقي الدول العربية	571000
الدول الأجنبية	640000
الإجمالي	2535290

5- تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى 43.5% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 21.8% في قطاع غزة، و15.5% في الضفة الغربية، 8.5% في لبنان، و10.6% في سوريا.

6- عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الشتات بلغ في 2012/1/1 (3130835 لاجئ) بنسبة تصل إلى 62.6% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الاونروا) البالغ عددهم في 2012/1/1 (4997885 لاجئ) ، أما اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع فتبلغ نسبتهم 37.4% من مجموع اللاجئين المسجلين .

7- يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة –حسب سجلات الأنروا في 2012/12/31 – (59) مخيم "معترف بهم في كل من :

- الأردن (10) مخيمات – سوريا (9 مخيمات رسمية + 3 غير رسمية)
- لبنان (10) مخيمات – الضفة الغربية (19) مخيماً – قطاع غزة (8) مخيمات .

8-يقدر عدد اللاجئين (في 2012/1/1) في قطاع غزة نحو (1091880 لاجئ)، أي بنسبة 67.4% من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية نحو (775170 لاجئ) أي بنسبة 29.7% من مجموع سكان

الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ 44.1% .(انظر الجدول رقم 1) .

9- نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع تبلغ 31.4% في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية 7.5% من مجموع سكان الضفة .

كما وأظهرت المعطيات الإحصائية أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ حوالي 11.2 مليون نسمة، منهم 4.2 مليون نسمة في الأرض الفلسطينية، 1.37 مليون نسمة في أراضي عام 1948، في نهاية العام 2011.

وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حاليا في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ في نهاية عام 2011 حوالي 5.6 مليون نسمة، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم نحو 7.2 مليون وذلك بحلول نهاية عام 2020، وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حاليا [1].

10- بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا ان كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد 64 عاما على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 65% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي (7343147 نسمة) ، منهم (5631020) نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة 1948 ، بعكس الحال لدى العدو

[1] المصدر : الانترنت – موقع وفا الاخباري – مقالة بعنوان (الإحصاء: الفلسطينيون تضاعفوا ثماني مرات بعد 64 عامً على النكبة) .

الصهيوني، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 40% من مجموع الإسرائيليين كما في عام 2010، والباقي ونسبتهم (60%) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب ان لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن ان ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال .

11- بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[1] ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2015، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48.7% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 6.8 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

12- **الكثافة السكانية:** بلغت الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2011 حوالي 703 أفراد/ كم2 بواقع 462 فرد/كم2 في الضفة الغربية و4,429 فرد/كم2 في قطاع غزة، أما في "إسرائيل" فبلغت الكثافة السكانية في نهاية العام 2011 حوالي 362 فرد/كم2 من العرب واليهود.

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني - نشرة الملخص التنفيذي – الفلسطينيون في نهاية عام ، 2011 – ديسمبر 2011 – ص13.

13- **المستعمرات الصهيونية [1]:** الغالبية العظمى من المستعمرين/ المستوطنين، يقيمون في القدس بغرض تهويدها ، تشير البيانات إلى أن عدد المواقع الاحتلالية في نهاية العام 2011 في الضفة الغربية قد بلغ 474 موقعا، أما عدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ 518,974 مستعمرا نهاية العام 2010. ويتضح من البيانات أن 50.6% من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 262,493 مستعمراً منهم 196,178 مستعمراً في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 20 مستعمرا مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 68 مستعمرا مقابل كل 100 فلسطيني.

14- **جدار الضم والتوسع [2]:** من المتوقع أن يصل طول الجدار بناء على بيانات وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان نحو 757 كم، 92% منها تمر داخل اراضي الضفة الغربية، وتشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر (باستثناء J1) بلغت حوالي 733 كم2 في العام 2010 أي حوالي 13.0% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي 348 كم2 أراضٍ زراعية و110 كم2 مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و250 كم2 غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى 25 كم2 أراضٍ مبنية فلسطينية.

ويعزل الجدار نهائيا حوالي 53 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 27 تجمعا يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار 165 تجمعا سكانيا

[1] المصدر : الانترنت – موقع وفا الاخباري – مقالة بعنوان (الإحصاء: الفلسطينيون تضاعفوا ثماني مرات بعد 64 عامً على النكبة) .
[2] المصدر السابق.

يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

وفي نفس السياق، تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر إسرائيل على أكثر من 90% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقيم فيه نحو 65 ألف فلسطيني في حين يبلغ عدد المستعمرين في ذات المنطقة 9,500 مستعمر.

15- **الشهداء:** بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى 7,460 شهيدا، خلال الفترة 29/09/2000 وحتى 2011/12/31، ويشار إلى أن عدد الشهداء نهاية العام 2009 قد بلغ 7,235 شهيداً، منهم 2,183 شهيداً في الضفة الغربية بواقع 2,059 شهيداً من الذكور و124 شهيداً من الإناث، وفي قطاع غزة 5,015 شهيداً بواقع 4,601 شهيدا من الذكور و414 شهيدا من الإناث. والباقي من أراضي عام 1948 وخارج الأراضي الفلسطينية. ويشار إلى أن العام 2009 كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط 1,219 شهيداً تلاه العام 2002 بواقع 1,192 شهيداً، فيما استشهد 107 شهداء خلال العام 2010، بينهم 9 متضامنين أتراك قتلهم جيش الاحتلال خلال اعتدائه على قوافل أسطول الحرية للتضامن مع أبناء شعبنا المحاصر في قطاع غزة.

16- **الأسرى:** بيَّن تقرير إحصائي أصدرته وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ العام 1967 ولغاية اليوم قرابة 800 ألف أسيرا وأسيرة، بينهم قرابة 12 ألف أسيرة وعشرات الآلاف من الأطفال، بحيث لم تعد هناك عائلة فلسطينية إلا وتعرض أحد أو جميع أفرادها للاعتقال، وهناك من تكرر اعتقالهم مرات عديدة. وتظهر البيانات بأن ما يقارب من 4,610 أسرى لا زالوا قابعين في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي، بينهم عشرات الأسرى العرب من جنسيات مختلفة، كما يوجد 5

أسيرات، و203 أطفال ويشكلون ما نسبته 4.4% من إجمالي عدد الأسرى، ومن بينهم 50 أسيراً مضى على اعتقالهم عشرين عاماً، وهناك 23 أسيراً مضى على اعتقالهم ربع قرن وما يزيد. كما ويتضح من البيانات بأنه ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر أيلول 2000، سُجلت أكثر من 70 ألف حالة اعتقال، بينهم قرابة 8 آلاف طفل، و850 أنثى (منهن أربع نساء حوامل وضعن مواليدهن داخل السجن). ومن بين المعتقلين عشرات النواب والوزراء السابقين، كما صدر أكثر من عشرين ألف قرار اعتقال إداري ما بين اعتقال جديد وتجديد الاعتقال .

الجداول

جدول رقم (1) : مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن والشتات في 2012 /1/1*

الدولة	عدد الفلسطينيين
الضفة الغربية **	2610000
قطاع غزة **	1620000
الأراضي المحتلة 1948 (إسرائيل) ***	1401020
الأردن	3500000
لبنان	426190
سوريا	528940
باقي الدول العربية****	571000
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى****	640000
الإجمالي	11297150

* المصدر: موقع الأونروا www.un.org –عدد سكان مخيمات اللاجئين كما في 31/ديسمبر/2010. وقد قمنا بإضافة 3% نسبة الزيادة السكانية السنوية .

** المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – النشرة الاحصائية – رام الله – 2012/5/10

*** المصدر: كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2011– الجهاز المركزي للاحصاء– رام الله – ديسمبر 2011 – ص 281 .

**** المصدر: كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2011 – الجهاز المركزي للاحصاء – ديسمبر 2011 – رام الله ، وحسب جدول عدد السكان (ص 281) فإن عدد الفلسطينيين المقدر في الدول العربية نهاية 2010 هو 4876489 نسمة، وقد قمنا بإضافة 3% نسبة زيادة سنوية ليصبح الإجمالي في 2012/1/1 5026130 نسمة .

جدول رقم (2) : اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في 2012/1/1 *

المنطقة	عدد اللاجئين داخل المخيمات	عدد اللاجئين خارج المخيمات	المجموع
الأردن	365650	1810060	2175710
لبنان	197860	228330	426190
سوريا	174270	354665	528935
الضفة الغربية	195450	579720	775170
قطاع غزة	509335	582545	1091880
المجمـوع	**1442565**	**3555320**	**4997885**

* المصدر: موقع الأنروا www.un.org – اللاجئين الفلسطينيين في 2010/12/31 ، وقد قمنا بإضافة 3% نسبة الزياة السكانية السنوية .

وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام 1949 حتى عشية حرب حزيران 1967 'حسب تعريف وكالة الغوث للاجئين' ولا يشمل أيضا الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام 1967 على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلا.

جدول رقم (3) : اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في 2012/1/1

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
نابلس	عسكر	1950	16,375	223437
	بلاطة	1950	24,310	
	الفارعة	1949	7,830	

	مخيم (1)	1950	6,950	
	نور شمس	1952	9,270	
طولكرم	طولكرم	1950	20,200	
جنين	جنين	1953	16,480	
القدس	شعفاط	1966	11,330	186304
	الأمعري	1948	10,815	
	دير عمار	1949	2,472	
	الجلزون	1949	11,330	
	قلنديا	1949	11,330	
الخليل	الدهيشة	1949	13,390	143847
	عايدة	1948	4,841	
	بيت جبرين	1949	1,030	
	الفوار	1950	8,240	
	العروب	1949	10,712	
أريحا	عقبة جبر	1948	6,592	11299
	عين السلطان	1948	1,953	
لاجئون من غزة	-	-	–	14833
الإجمالي			195450	579720
إجمالي عدد اللاجئين في الضفة الغربية				775,170

جدول رقم (4) : اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة كما في 2012/1/1

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم*	عدد اللاجئين خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	21,115	46,503
	المغازي	1949	24,720	
خانيونس	خانيونس	1948	70,040	122,842
النصيرات	النصيرات	1948	63,860	35,916
	البريج	1952	31,930	
رفح	رفح	1949	101,970	76,286
غزة	الشاطئ	1951	84,460	211,964
جباليا	جباليا	1954	111,240	89,034
الإجمالي			509,335	582,545
إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة			1091880	

*المصدر: موقع الأونروا www.un.org –عدد سكان مخيمات اللاجئين كما في 31/ديسمبر/2010.

قام الباحث بإضافة 3% نسبة الزيادة السكانية السنوية .

.جدول رقم (5) : اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما في 2012/1/1

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
شمال عمان	جبل الحسين (النزهة)	1952	29,870	407,059
	البقعة	1968	107,120	
جنوب عمان	الوحدات(عمان الجديد)	1955	52,530	509,956
	الطالبية	1968	7,210	

منطقة الزرقاء	مخيم الزرقاء	1949	20,600	514,573
	مخيم حطين(ماركا)	1968	54,590	
منطقة إربد	مخيم اربد	1951	25,750	253,472
	مخيم الحصن	1968	22,660	
	مخيم سوف	1968	20,600	
جرش	مخيم غزة(جرش)	1967	24,720	* 125000
لاجئون مسجلون وموزعون داخل المخيمات	–	–	–	-
الإجمالي			365,650	1,810,060
إجمالي عدد اللاجئين في الأردن				2,175,710

* يتمتع كافة اللاجئين في الأردن بالمواطنة الأردنية الكاملة باستثناء اللاجئين والنازحين من أبناء قطاع غزة وعددهم حوالي (125) ألف يقيمون في مدن وقرى الأردن ، والباقي منهم 24720 لاجي يقيمون في مخيم جرش/غزة .

جدول رقم (6) : اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كما في 2012/1/1

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
بيروت	مار الياس	1952	618	52780
الجبل	برج البراجنة	1948	16,480	46484
	دكوانة	1949	مدمر	
	ضبية	1956	4,120	
	شاتيلا	1949	8,755	

صيدا	عين الحلوة	1948	48,922	45610
	نباتية		مدمر	
	المية مية	1948	4,635	
صور	البص	1949	9,785	53571
	الرشيدية	1948	28,325	
	برج الشمالي	1955	20,085	
طرابلس	نهر البارد	1949	30,900	11624
	البدواي	1956	16,995	
البقاع	ويفل	1949	8,240	8975
لاجئون من المخيمات المدمرة موزعين داخل المخيمات				9286
المجموع			197860	228330
إجمالي عدد اللاجئين في لبنان				426190

جدول رقم (7) : **اللاجئون الفلسطينيون في سوريا كما في 2012/1/1**

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
دمشق	خان الشيخ	1948	19,570	303883
	خان دنون	1950	9,780	
	سبينة	1968	21,630	
	قبر الست	1948	22,660	

	الجرمانا	1968	19,054	
حلب	النيرب	1950	19,570	15540
	عين التل	1962	5,665	
حمص	حمص	1949	22,660	18367
حماه	حماه	1950	8,240	
اللاذقية	خان اللاذقية	1955	10,300	
درعا	درعا	1950	10,815	16875
	درعا (الطوارئ)	1967	4,326	
المجموع			**174,270**	**354665**
إجمالي عدد اللاجئين في سوريا			**528935**	

ملاحظة: بالنسبة للاجئين في مخيم اليرموك (حوالي 135 ألف نسمة) فقد احتسبهم الباحث ضمن اللاجئين خارج المخيم، بسبب أن مخيم اليرموك لا تعتبره وكالة الغوث مخيماً رسمياً للاجئين.

جدول رقم (8) : **عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في 2012/1/1***

المحافظة / المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4,230,000	100.0
الضفة الغربية	2,610,000	61.8
جنين	284,834	6.7
طوباس	57,614	1.4
طولكرم	170,598	4.0
نابلس	348,566	8.3
قلقيلية	101,331	2.4
سلفيت	65,366	1.6
رام الله والبيرة	313,734	7.4
أريحا والأغوار	47,380	1.1
القدس	393,004	9.3
بيت لحم	196,779	4.7
الخليل	630,794	14.9
قطاع غزة	1,620,000	38.2
شمال غزة	315,779	7.5
غزة	564,283	13.3
دير البلح	234,748	5.5
خانيونس	306,003	7.2
رفح	199,187	4.7

* المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – الفلسطينيون في نهاية عام ، 2011 – ديسمبر 2011 – رام الله –ص31

جدول رقم (9) : **عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في 2012/1/1***

العمر	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
4-0	620,987	316,896	304,091	356,775	181,901	174,874	264,212	134,995	129,217
9-5	565,140	288,565	276,575	331,929	169,257	162,673	233,210	119,308	113,902
14-10	533,385	272,436	260,949	321,327	164,250	157,077	212,058	108,186	103,872
19-15	501,455	255,866	245,589	307,928	157,590	150,338	193,527	98,276	95,251
24-20	425,375	217,066	208,309	263,658	134,903	128,755	161,717	82,163	79,554
29-25	330,351	168,881	161,470	205,553	105,109	100,444	124,798	63,772	61,026
34-30	271,167	138,280	132,887	172,475	87,949	84,526	98,692	50,331	48,361
39-35	230,381	116,635	113,746	151,850	77,025	74,825	78,531	39,610	38,921
44-40	193,757	98,741	95,016	129,539	66,027	63,512	64,218	32,714	31,504
49-45	162,057	84,047	78,010	108,179	55,839	52,340	53,878	28,208	25,670
54-50	124,782	64,655	60,127	82,834	42,751	40,083	41,948	21,904	20,044
59-55	86,303	43,823	42,480	56,380	28,713	27,667	29,923	15,110	14,813

11,082	10,125	21,207	20,871	19,814	40,685	31,953	29,939	61,892	64-60
8,232	6,295	14,527	17,030	13,861	30,891	25,262	20,156	45,418	69-65
6,046	4,075	10,121	13,068	9,578	22,646	19,114	13,653	32,767	74-70
4,294	2,844	7,138	9,228	6,466	15,695	13,522	9,310	22,832	79-75
3,944	2,841	6,785	9,462	6,788	16,250	13,406	9,629	23,035	+80
795,733	**820,757**	**1,616,490**	**1,286,773**	**1,327,821**	**2,614,594**	**2,082,506**	**2,148,578**	**4,231,084**	**المجموع**

* المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – الفلسطينيون في نهاية عام ، 2011 – ديسمبر 2011 – رام الله –ص32

ملحق
الأشكال البيانية الخاصة بتوزيع الشعب الفلسطيني كما في 2012/1/1

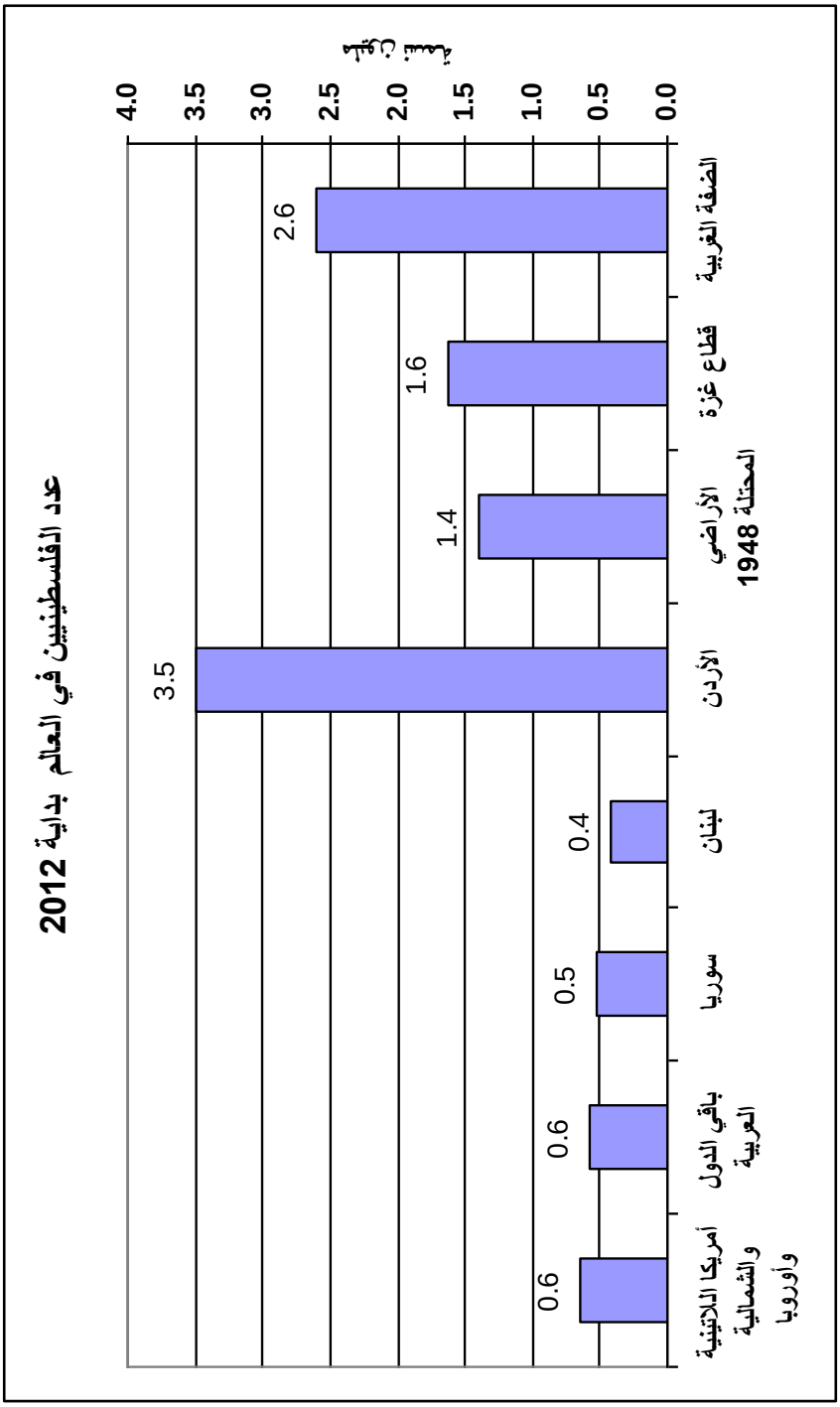
عدد الفلسطينيين في العالم بداية 2012
بالمليون
4.0
3.5
3.0
2.5
2.0
1.5
1.0
0.5
0.0
2.6
1.6
1.4
3.5
0.4
0.5
0.6
0.6
الضفة الغربية
قطاع غزة
الأراضي المحتلة 1948
الأردن
لبنان
سوريا
باقي الدول العربية
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا

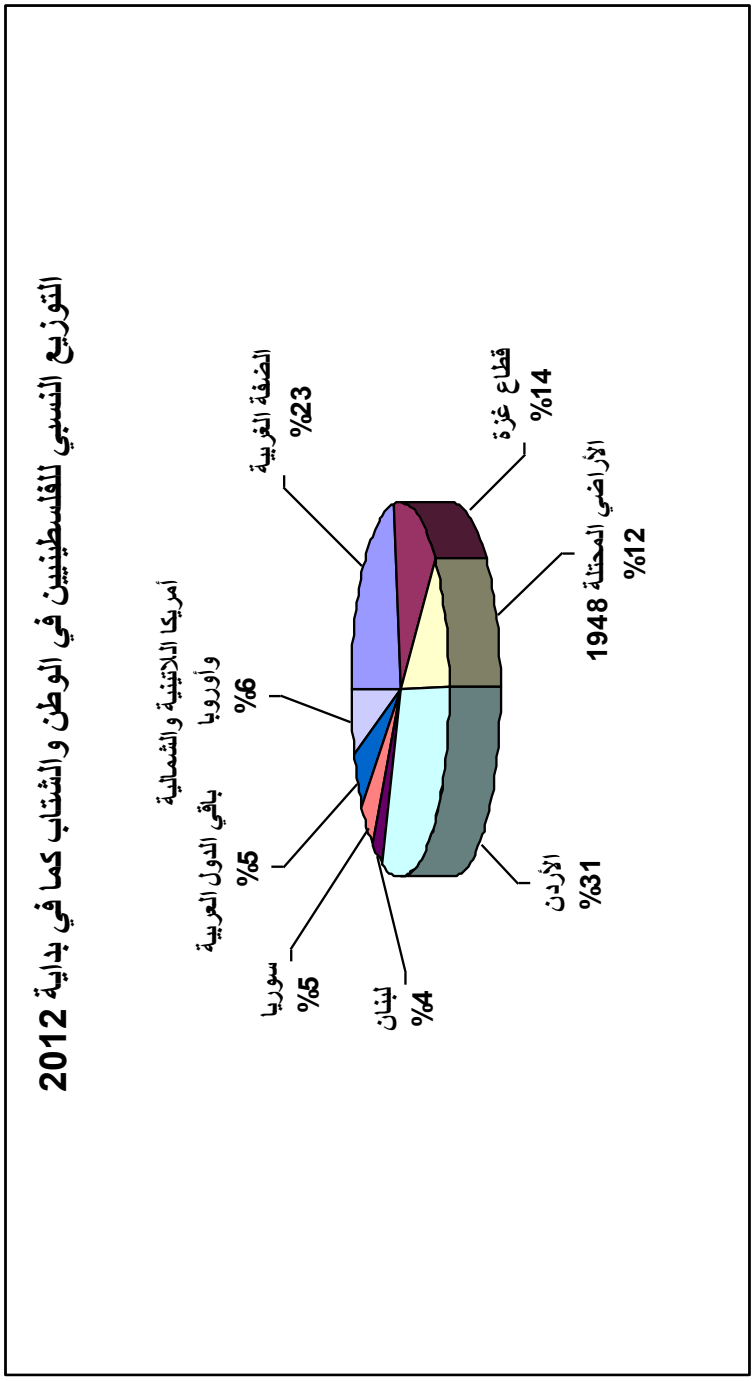
التوزيع النسبي للفلسطينيين في الوطن والشتات كما في بداية 2012
الضفة الغربية
%23
قطاع غزة
%14
الأراضي المحتلة 1948
%12
الأردن
%31
لبنان
%4
سوريا
%5
باقي الدول العربية
%5
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا
%6

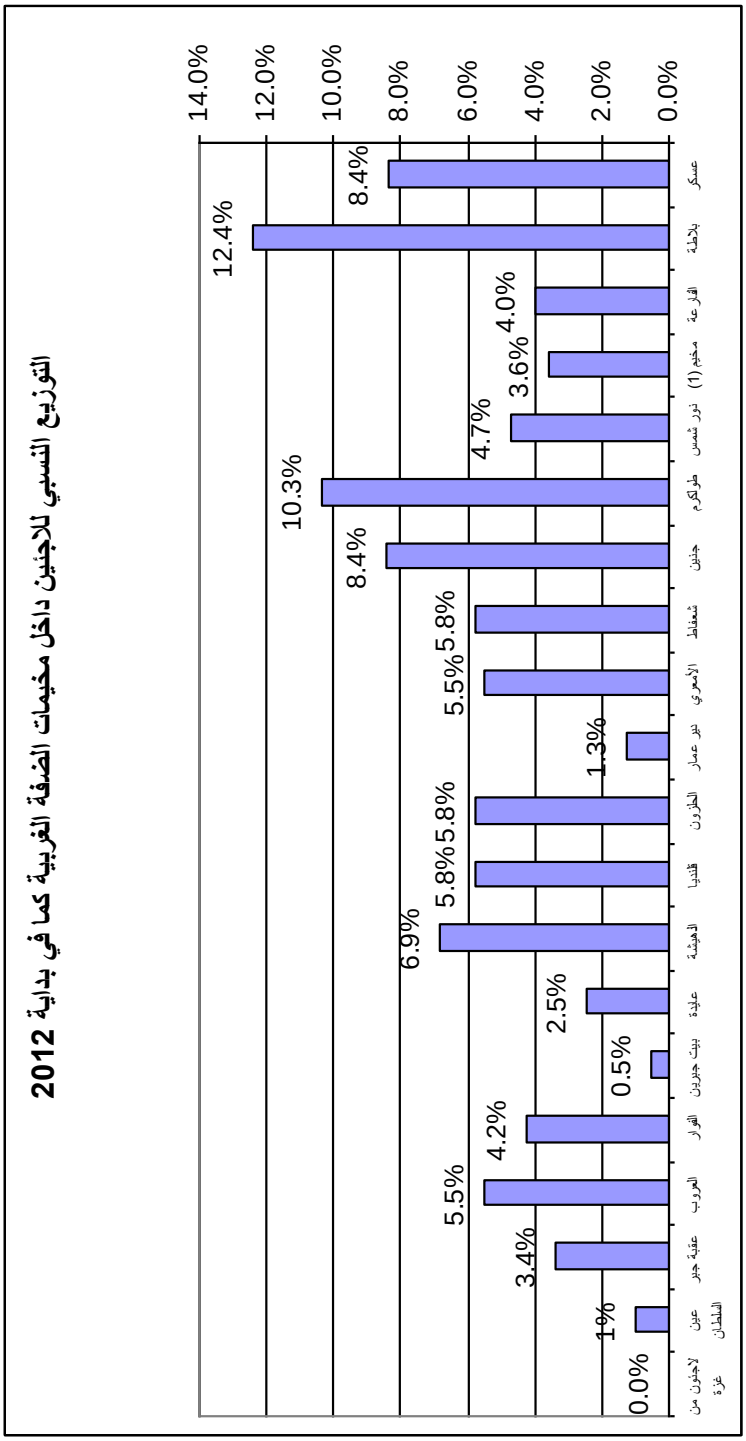
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الضفة الغربية كما في بداية 2012
14.0%
12.0%
10.0%
8.0%
6.0%
4.0%
2.0%
0.0%
12.4%
8.4%
4.0%
3.6%
4.7%
10.3%
8.4%
5.8%
5.5%
1.3%
5.8%
5.8%
6.9%
2.5%
0.5%
4.2%
5.5%
3.4%
1%
0.0%
عسكر
بلاطة
الفرعة
مخيم (1) نور شمس
طولكرم
جنين
شعفاط
الأمعري
دير عمار
الجلزون
قلنديا
العيشة
عايدة
بيت جبرين
الفوار
العروب
عقبة جبر
عين السلطان
لاجئون من غزة

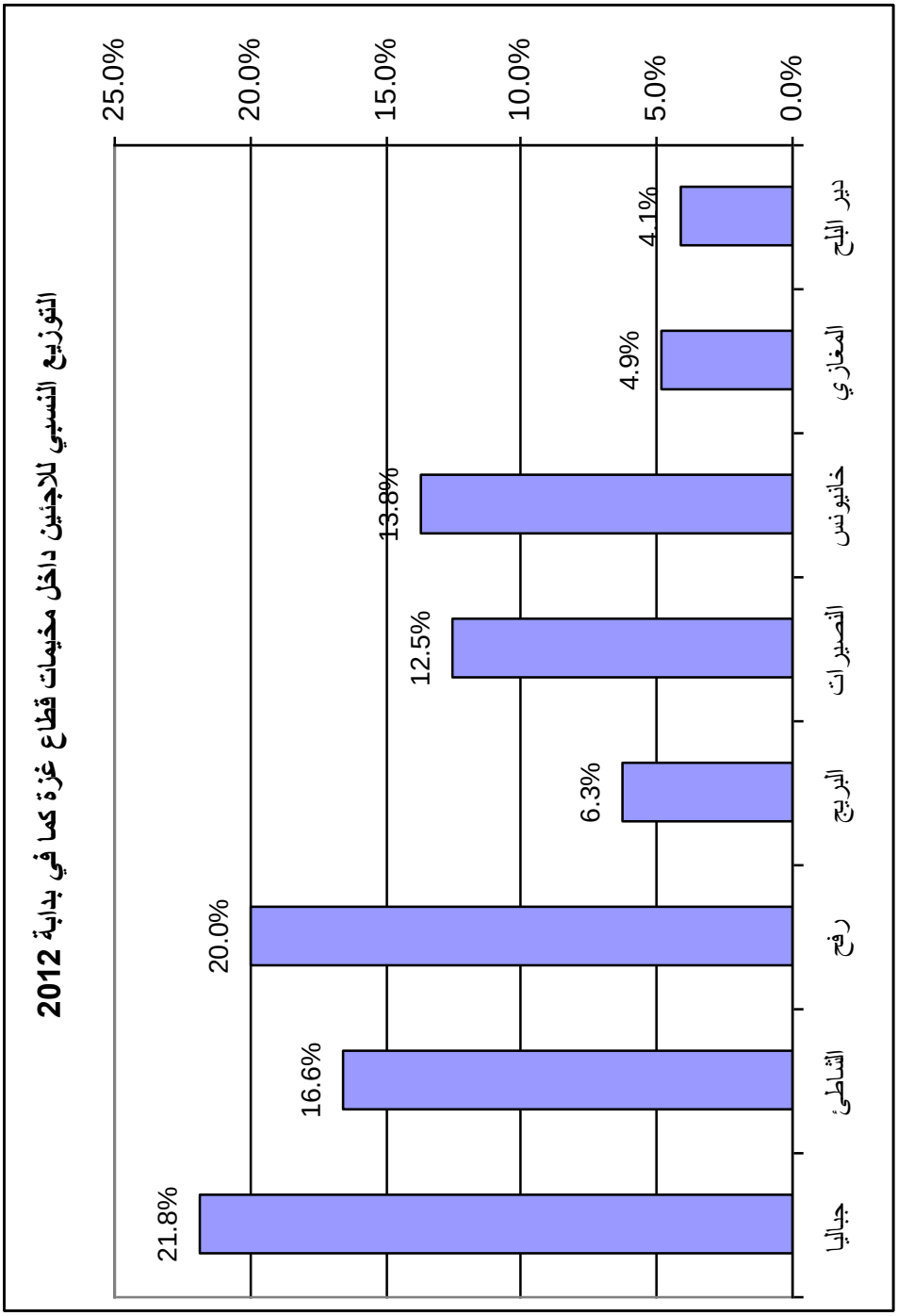
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات قطاع غزة كما في بداية 2012
25.0%
20.0%
15.0%
10.0%
5.0%
0.0%
21.8%
16.6%
20.0%
13.8%
12.5%
6.3%
4.9%
4.1%
جباليا
الشاطئ
رفح
البريج
النصيرات
خانيونس
المغازي
دير البلح

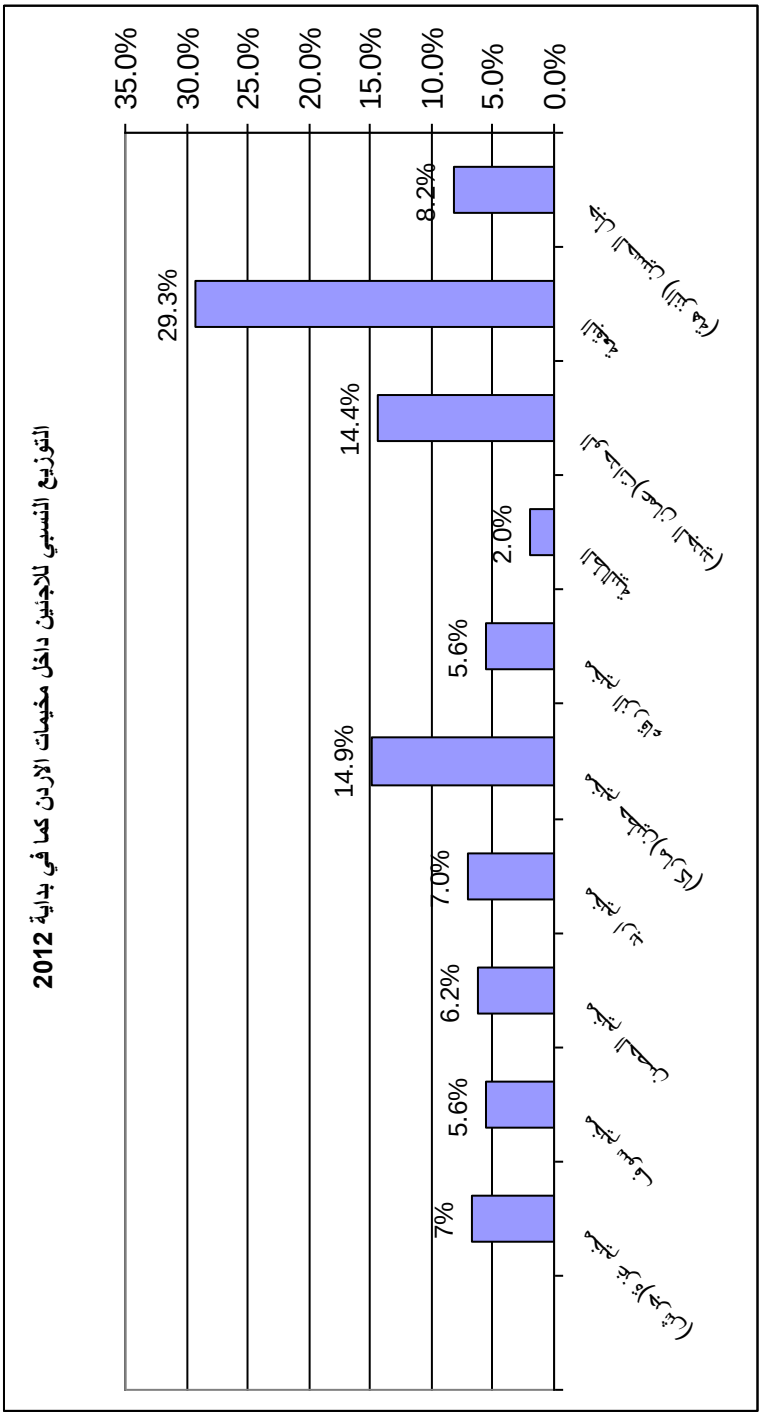
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الاردن كما في بداية 2012
35.0%
30.0%
25.0%
20.0%
15.0%
10.0%
5.0%
0.0%
8.2%
29.3%
14.4%
2.0%
5.6%
14.9%
7.0%
6.2%
5.6%
7%

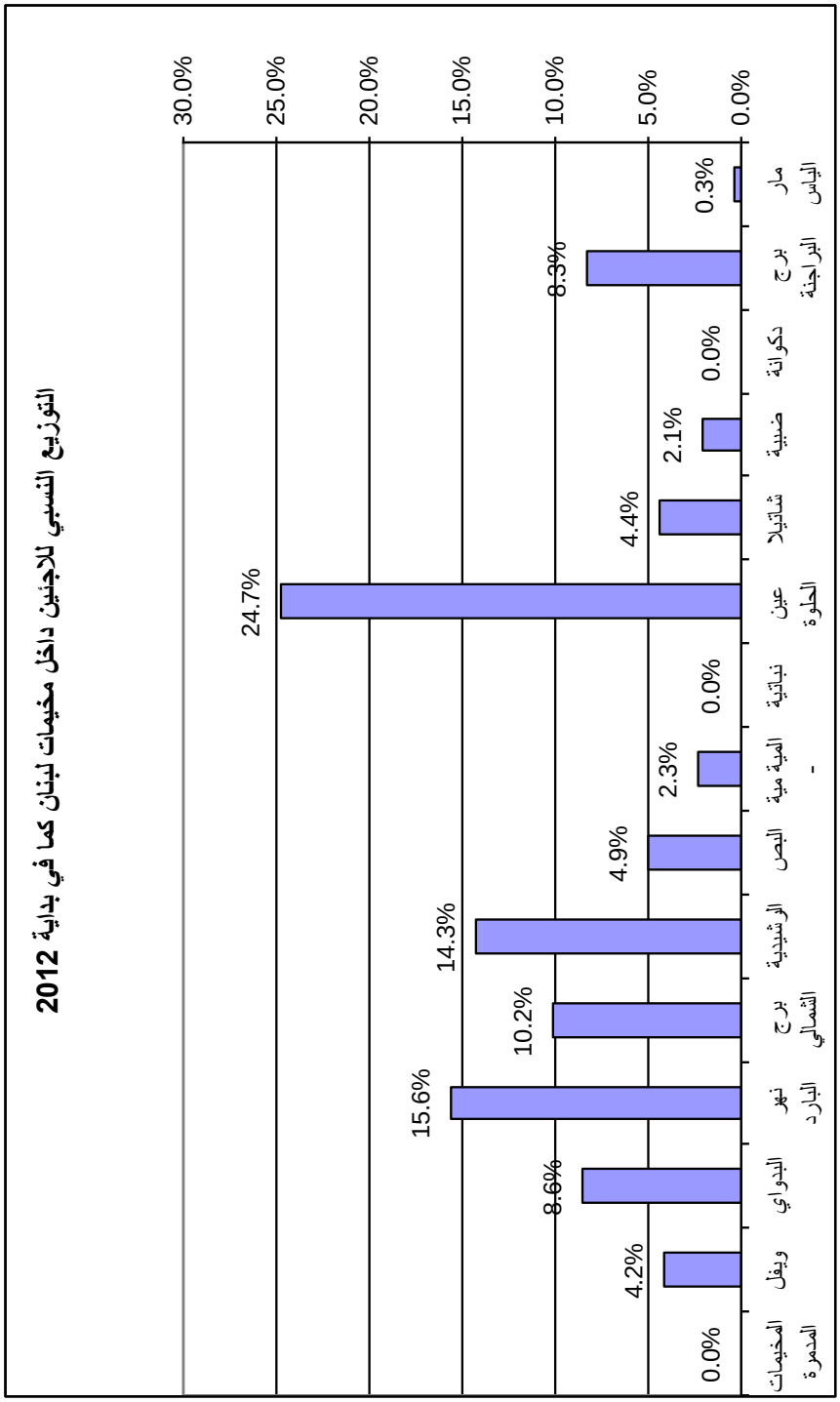
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات لبنان كما في بداية 2012
30.0%
25.0%
20.0%
15.0%
10.0%
5.0%
0.0%
24.7%
15.6%
14.3%
10.2%
8.6%
8.3%
4.9%
4.4%
4.2%
2.3%
2.1%
0.3%
0.0%
0.0%
0.0%
مار الياس
برج البراجنة
دكوانة
ضبية
شاتيلا
عين الحلوة
نباتية
المية مية - صيدا
البص
الرشيدية
برج الشمالي
نهر البارد
البداوي
وبقل المدمرة
المخيمات

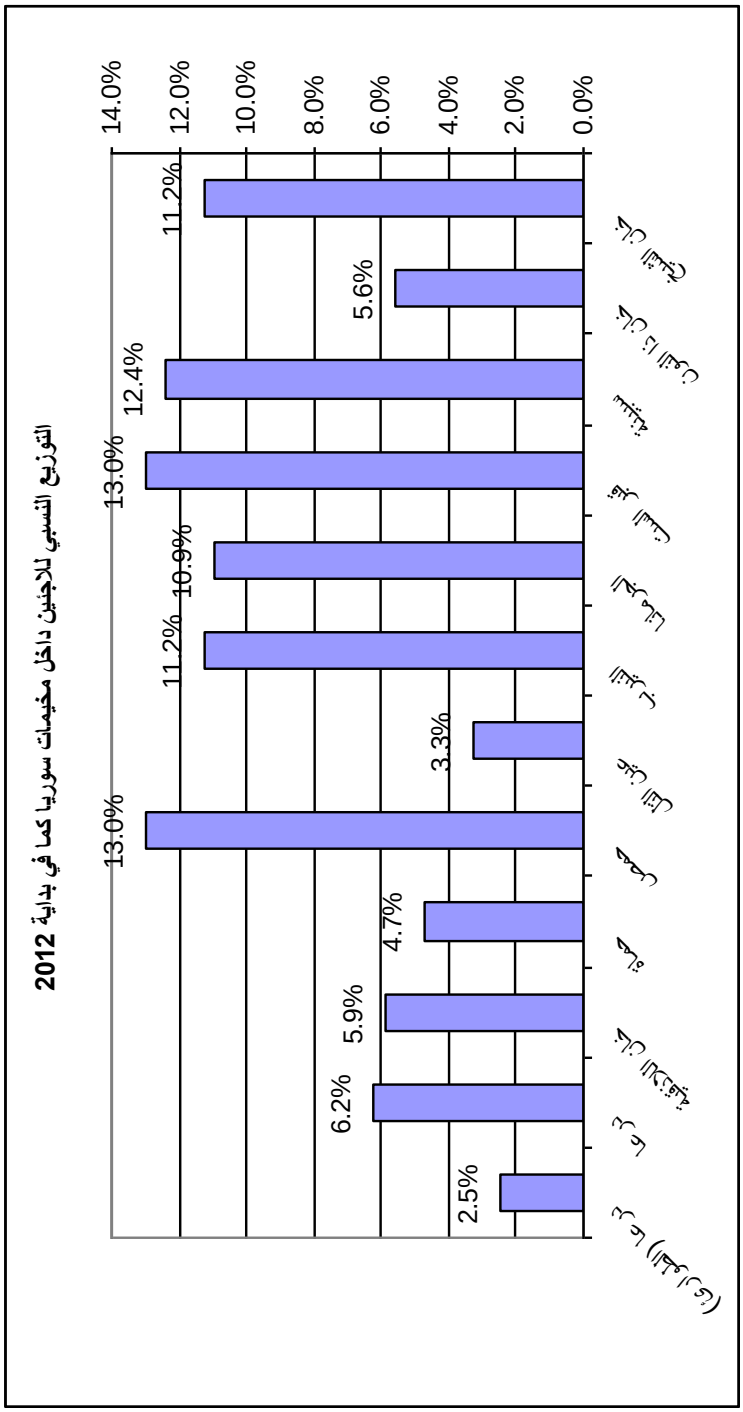
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات سوريا كما في بداية 2012
14.0%
12.0%
10.0%
8.0%
6.0%
4.0%
2.0%
0.0%
11.2%
5.6%
12.4%
13.0%
10.9%
11.2%
3.3%
13.0%
4.7%
5.9%
6.2%
2.5%

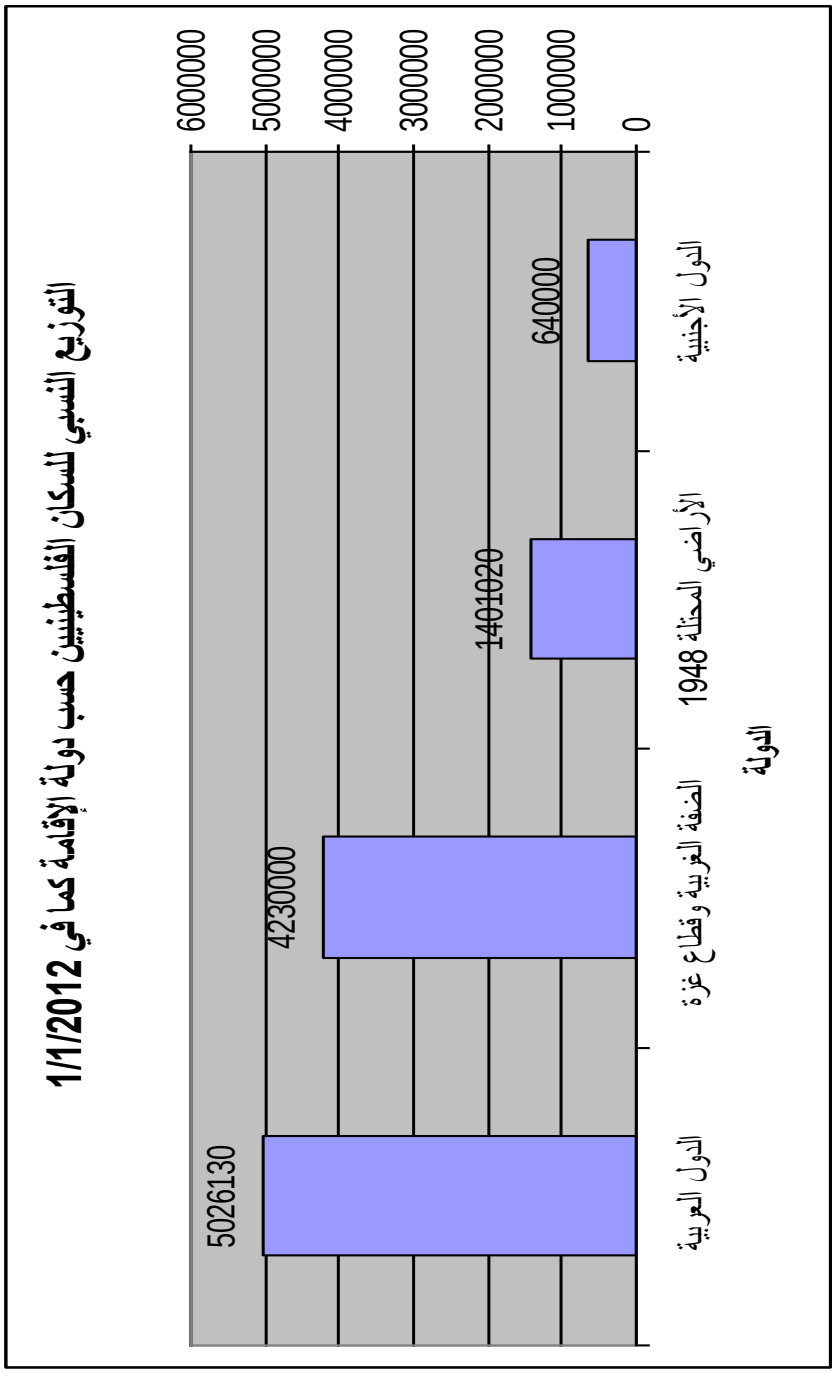
التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين حسب دولة الإقامة كما في 1/1/2012
6000000
5000000
4000000
3000000
2000000
1000000
0
5026130
4230000
1401020
640000
الدول العربية
الضفة الغربية وقطاع غزة
الأراضي المحتلة 1948
الدول الأجنبية
الدولة

التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة كما في 2012/1/1

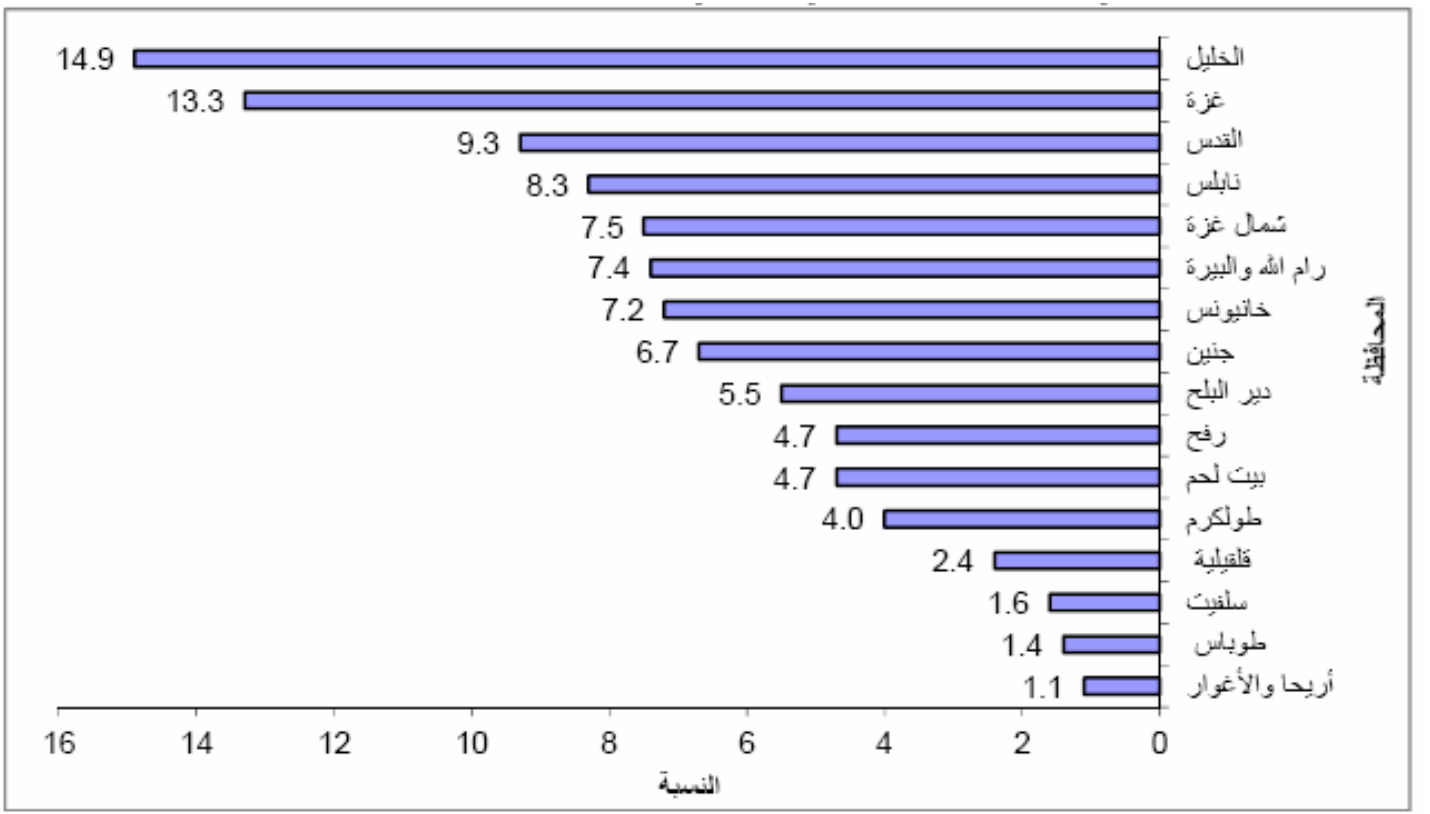

الملاحق

ملحق رقم (1)*

- **ما هو الأساس القانوني المباشر لحق العودة؟**
- يستند حق العودة إلى القرار الرقم 194 الذي تبنته الجمعية العاملة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ 11 كانون الأول 1948، وتتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.
- **ما هي الحقوق المترتبة على هذا القرار؟**
- يترتب على هذا القرار وفقاً للمادة 11 ثلاثة حقوق أساسية:

أولاً: حق العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها. وهو يشمل اللاجئين المهجرين إلى خارج فلسطين، أو أولئك الذين أرغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في العام 1948، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي لم يشملها الاحتلال في 1948.

ثانياً: حق استعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة بلاجئي 1948 العائدين إلى "ديارهم" اي إلى بيوتهم. وتم تاكيد هذا الحق في ورقة عمل سكرتارية الأمم المتحدة في آذار 1950 بتوضيح أن هذا الحق "العودة إلى بيوتهم". وجددت الجمعية العامة التأكيد على حق استعادة الممتلكات في قرار صدر في العام 1974 يشير إلى "حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها".

* المصدر : د.سلمان أبو ستة – كتاب حق العودة مقدس وقانوني وممكن – المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001، بالإضافة إلى الوثائق الواردة في موقع هيئة أرض فلسطين – الانترنت : www.plands.org.

ثالثا: حق التعويض: وهذا الحق ينص على منح تعويض نقدي عن خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين . وهو يشمل فئتين من اللاجئين:

أ. الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتدمير أو التلف.

ب. الفئة التي قد تختار طوعاً عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها واستعادة أملاكها. ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا.

- **هل يسقط هذا الحق بمرور الزمن؟**
- إن حق العودة المتضمن في القرار 194 لا يسقط بتقدم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجيء تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الأزمة التي ما تزال قائمة باستمرار عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة واظبت على مدى السنوات التي تلت صدور القرار 194، على إعادة التأكيد عليه. وقد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام 1974 عندما صارت القضية الفلسطينية تطرح في الأمم المتحدة تحت بند "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره". وفي تشرين الثاني 1975 أصدرت الجمعية العامة القرار 3376 الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.
- أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وورد في أحد التقارير أن "الحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين"، وأن "ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه

لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية".

- **ما هي المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة.؟**
- إن حق العودة لا يقتصر على القرار 194 بل إنه يستند إلى مجموعة من المواثيق الدولية، خاصة أن "حق العودة في القانون الدولي المعاصر يشمل جميع ضحايا الأبعاد القسرى عن الوطن". وأهم المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة هي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).
- المعاهدات ذات العلاقة بوضع اللاجئين (1951) وبروتوكول عام 1967.
- المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (1966)
- معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري (1965).
- المعاهدة للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية (1976).
- المعاهدة الإفريقية حول حقوق الإنسان والشعوب (1981).
- المؤتمر الأمريكي لحقوق الإنسان والحريات الاساسية (1969).
- الإعلان الأمريكي لحقوق الفرد (1948).
- المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية (1950).
- المؤتمر الخاص بالسكان والقبائل الأصليين في الدول المستقلة (1991).
- معاهدة جنيف الرابعة (1949).
- مواثيق حقوق الإنسان حول تنمية المهجرين (1997).

ملحق رقم (2):

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة[1]

أولا : حول تعريف اللاجيء :

1-لقد جاء في المادة 1، الفقرة 2، من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1969 أن " لفظة لاجيء تطلق على أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالا خطرا بالنظام العام، إما في جزء وإما في جميع أرجاء مسكنه الأصلي أو الوطني".

2- اما ميثاق اوروبا في تعريفه لوضع اللاجيء فهو يركز على أولئك "الذين لا يستطيعون أو لا يودون.. لأسباب شتى العودة إلى وطنهم.." .

3- بيان قرطاجنة الصادر عن منظمة الدول الأمريكية سنة 1985 تعريف للاجئين يشبه التعريف الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية.

ان المنحى الذي اتبعه قانون اللاجئين في اثر الحرب العالمية الثانية، لم يتجه نحو التعويض بقدر ما اتجه نحو:

أ. توفير مسكن جديد للإنسان الذي انتزع من مسكنه، اي نحو إعادة الاستيطان.

ب. نحو الاعتراف بالحاجة إلى حماية مثل اولئك الاشخاص من الاضطهاد، إما في بلد لجوئهم وإما في بلدهم الاصلي في حال ارغموا على العودة اليه .

[1] ايليا زريق –مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 19 (ص68-80) صيف1994 .

هـذه اذن الاطـر العامـة التـي مـا زالـت تحـدد النقـاش الـدائر حـول اللاجئـين والمهـاجرين فـي اوروبـا الغربيـة، وقبـل ذلـك فـي الحملـة الهادفـة إلـى ارغـام الاتحـاد السوفيتي السابق على السماح للمواطنين اليهود بالهجرة إلى إسرائيل.

ثانياً : اللاجئون الفلسطينيون واهمية القرار 194:

تاريخياً، كان التركيز في الحالة الفلسطينية مختلف تماماً، فاللاجئون الفلسطينيون لا يبغون مسكناً غير بلدهم الأصلي. ورغبتهم اللأساسية هي أن يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم إذا ما اختاروا ذلك. وهذا هو مصدر الاهمية البالغة لقرار الامم المتحدة رقم 194. فالقرار يعني تحديداً باللاجئين الفلسطينيين ويؤكد حقهم في العودة أو في التعويض للذين لا يرغبون في العودة. ولهذا السبب –أو الذريعة– فإن اللاجئين الفلسطينيين غير مشمولين بالحماية تحت مضلة المندوب السامي للاجئين التابع للامم المتحدة ومظلة منظمات دولية أخرى. فإنشاء الأونروا كان ينبع من القرار رقم 194. واستنادا إلى هذه الوكالة. فإن "اللاجيء الفلسطيني هو كل إنسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة ما بين حزيران/يونيو 1946 و15 آيار/مايو 1948. وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع سنة 1948 ".

ثالثا : حق العودة والقانون الدولي:

ان حق العودة، الوارد بصراحة في القرار رقم 194 (3) ، ثابت ايضا في القانون الدولي. فقد جاء في المادة (13) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي هو حجر الاساس في القانون الدولي، ما يلي :" 1– لكل إنسان حق حرية الانتقال والسكن ضمن حدود كل دولة 2– لكل إنسان حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده." 3– لن يحرم اي إنسان بصورة اعتباطية من حق الدخول إلى بلده" .

ويستمد الميثاق الدولي بشان الحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والذي وقعته إسرائيل، سلطته من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اول توكيد لحق اللاجئين في العودة سنة 1946 من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة وأُعيد تأكيده في المبدا الصادر عن هذا المجلس سنة 1973. وورد هذا المبدا كما يلي:

أ. لكل إنسان الحق، بلا تمييز من اي نوع كان، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو المنبت الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الزواج أو اي وضع اجتماعي اخر، بالعودة إلى وطنه.

ب. لن يجرد أي إنسان اعتباطا من جنسيته أو يرغم على التخلي عنها كوسيلة لحرمانه من الحق في العودة إلى بلده.

ت. لن يجرد اي إنسان اعتباطا من حق العودة إلى بلده.

ث. لن ينكر على أي إنسان حق العودة إلى بلده بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر أو وثيقة سفر اخرى.

لكن هناك كما يقول –ايليا زريق– مشكلة قائمة في تطبيق هذه المعايير الواردة اعلاه لمساندة حق العودة في حالة الفلسطينيين. فالإعلانات الواردة اعلاه تفترض وجود "بلد" كان الإنسان فيه أو يكون فيه مواطنا وفي إمكانه العودة اليه. ومن الواضح ان اي تفسير حرفي للقانون يؤدي إلى اعتبار الفلسطينيين لا يملكون حق العودة لان "إسرائيل" ليست دولتهم!!.

وفي مواجهة هذا اللبس القانوني الشكلي،يقول أ. زريق "بغض النظر عما اذا كان الفلسطينيون يملكون حق العودة إلى إسرائيل، فإنهم يملكون حق العودة إلى فلسطين" ذلك ان حق العودة –في الحالة الفلسطينية– ارتبط (وتاكد قانونيا)، من

خلال **قرار الجمعية العامة 3236 (29) عام 1974**، الذي يقضي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقد جاء في هذا القرار:

1- تؤكد (الجمعية العامة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً :

(أ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

2- **تؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا، وتطالب باعادتهم"**

رابعا : سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار 194 :

التصويت الأمريكي في الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول/ ديسمبر 1993 له دلالاته، فهو اشارة إلى تشديد مهم من جانب ادارة كلنتون على انها ترفض مبدا تطبيق القسم الخاص بالعمل في القرار رقم 194 المعني بحق العودة. فمنذ البداية (1950) دأبت الولايات المتحدة، وبانتظام، على تقديم القرارات المتعلقة بالانروا إلى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تاكيد قرار الامم المتحدة الاصلي رقم 194، إلا أنها منذ ديسمبر 1993-إلى يومنا هذا -تراجعت عن دعم القرار 194 في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي.

خامساً: الرؤية الإسرائيلية للقرار 194:

في أثر حرب سنة 1948، عرضت "إسرائيل" استرجاع 100,000 لاجيء فلسطيني، أي نحو عشر العدد المقدر للاجئين. هل ستجدد "إسرائيل" عرضها فيستوعب داخل الخط الأخضر ما مقداره عشر لاجئي سنة 1948 وذريتهم، اي نحو 300,000 عائد؟

قانون الجنسية الإسرائيلي لسنة 1952، وتعديلاته اللاحقة، جزء أساسي من عملية "المنع"، وفق مضامين ونصوص ذلك القانون الذي يؤكد على أن "العرب لا

يمكنهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية عن طريق العودة، بل عليهم ان يحصلوا عليها من خلال الإقامة أو الولادة أو التجنس". واللاجئون الفلسطينيون لا يمكنهم اكتساب حق التجنس والعودة إلى ديارهم على أساس الاقامة السابقة. بل إن هذا القانون يتضمن فقرات المراد منها، بالتحديد، منع الفلسطينيين بصورة دائمة من العودة في أي زمن كان إلى ديارهم الأصلية. وكي يكتسب المرء حق الإقامة بموجب الفقرة 3 من القانون الإسرائيلي المشار إليه ، عليه ان يبرهن عن انه كان موجودا في البلد في اذار/مارس 1952 (وقد عدل هذا التاريخ لاحقا إلى 14 تموز/يوليو 1952). أما التعديل الذي أدخل على قانون الجنسية سنة،1980 فيذهب إلى أبعد من ذلك في استثناء الأهلية لاكتساب الجنسية الإسرائيلية، اذ يمنعها عن أولئك الذين يتمتعون بحقوق الجنسية في "دول التسلل" المجاورة.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي تجاه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (رغم مسئوليتها الكاملة والمباشرة عن خلق هذه المشكلة) فيتلخص فيما يلي:

أولاً: تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين شرط تقديم تعويضات ايضا ليهود البلاد العربية!!

ثانياً: وهذا أهم، من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، اعادة توطين اللاجئين في أماكن شتاتهم من خلال منحهم حقوق الاقامة والجنسية في البلاد العربية المجاورة.

ما العمل حين نصل إلى الطريق المسدودة في شأن حق العودة؟ ما هي أدوات الضغط التي يملكها الفلسطينيون للعمل الدؤوب في قضية حق العودة؟ إن التحضير والاستعداد لهذا الأمر لا يزالان بدائيين، كما يرى أ.ايليا زريق، الذي يقترح البدء بالخطوات التالية:

1- على الفلسطينيين ان يبنوا حوارا من التنسيق مع الدول العربية الأخرى.

2- هناك حاجة ماسة إلى نقاش صريح في المجتمعات الفلسطينية بشأن قضية اللاجئين.

3- على القيادة ان تواجه اللاجئين انفسهم.

4- على القيادة ان تضمن للاجئين حق الوصول على الجنسية الفلسطينية أياً تكن أمكنة الإقامة، وحشدهم لمقاومة الحلول المعروضة من الخارج.

ملحق رقم (3) القرى الفلسطينية التي هُجِّر سكانها سنة 1948[1]

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
1-	آبل القمح	2-	الزوق الفوقاني	3-	السنبرية	4-	الشوكة التحتا
5-	خان الدوير	6-	المنشية	7-	الخصاص	8-	الزوق التحتاني
9-	لزازة	10-	المنصورة	11-	الخالصة	12-	هونين
13-	مداحل	14-	عرب السمنية	15-	فرعم	16-	البروة
17-	العابسية	18-	الزيب	19-	مغر الخيط	20-	الطابغة
21-	قيطة	22-	المنصورة	23-	الدردارة	24-	معار
25-	الناعمة	26-	كفر برعم	27-	منصورة الخيط	28-	الدامون
29-	الدوارة	30-	فارة	31-	خربة المنطار	32-	الرويس
33-	الصالحية	34-	علما	35-	الجاعونة	36-	غوير أبوشوشة
37-	الحمراء	38-	تليل	39-	بيريا	40-	خربة الوعرة السوداء
41-	المفتخرة	42-	الحسينية	43-	عين الزيتون	44-	وادي الحمام
45-	الزاوية	46-	الراس الأحمر	47-	ميرون	48-	المجدل

[1] خريطة فلسطين العامة لكل القرى المهجّر سكانها-اعداد غازي فلاح-مركز الجليل للابحاث الاجتماعية-الناصرة-تاريخ الاصدار غير مسجل .

49-	البويزية	50-	سعسع	51-	عمقا	52-	حطين
53-	خيام الوليد	54-	دير القاسي	55-	قدس	56-	نمرين
57-	جاحولا	58-	الكابري	59-	المالكية	60-	النهر
61-	غرابة	62-	أم الفرج	63-	العريفية	64-	الغابسية
65-	النبي يوشع	66-	خربة جدين	67-	الظاهرية التحتا	68-	التل
69-	الدرباشية	70-	سحماتا	71-	عكبرة	72-	لوبيا
73-	بيسمون	74-	سبلان	75-	الزنغرية	76-	النقيب
77-	ملاحة	78-	غباطية	79-	جب يوسف	80-	ناصر الدين
81-	هراوي	82-	صفصاف	83-	القديرية	84-	الشجرة
85-	عرب الزبيد	86-	طيطبا	87-	الشونة	88-	صفورية
89-	العلمانية	90-	دلاتة	91-	الفراضية	92-	خربة سعسع
93-	ديشوم	94-	ماروس	95-	كفر عنان	96-	بلد الشيخ
97-	صالحة	98-	كراد الغنامة	99-	المنشية	100	الطيرة
101-	سروح	102-	كراد البقارة	103-	خربة كرازة	104-	ياجور
105-	تربيخا	106-	يردا	107-	البطيحة	108-	كفر سبت
109-	النبي روبين	110-	الويزية	111-	عرب الشمالنة	112-	المنارة
113-	إقرت	114-	عموقة	115-	السمكية	116-	السمرا
117-	خربة عربين	118-	قباعة	119-	ياقوق	120-	سمخ
121-	البصة	122-	قديتا	123-	المنصورة	124-	الحمة
125-	المنشية	126-	أبو شوشة	127-	عرب البواطي	128-	أم خالد
129-	العبيدية	130-	خربة لد	131-	الساخنة	132-	خربة بيت ليد

133-	معذر	134-	كفرة	135-	تل الشوك	136-	بيارة كفر صور
137-	خربة الدامون	138-	كوكب الهوا	139-	الغزاوية	140-	فرديسيا
141-	الجلمة	142-	خربة الزاوية	143-	الأشرفية	144-	دالية الروحاء
145-	معلول	146-	خربة أم صاب	147-	خربة الجوفة	148-	الطنطورة
149-	عين حوض	150-	يبلى	151-	قنير	152-	الغبية الفوقا
153-	عتليت	154-	عين المنسي	155-	خربة البرج	156-	تبصر
157-	المزار	158-	النغنغية	159-	عولم	160-	الحرم
161-	خربة المنصورة	162-	الغبية التحتا	163-	سيرين	164-	إجليل الشمالية
165-	المجيدل	166-	وعرة السريس	167-	الطيرة	168-	إجليل القبلية
169-	حدثا	170-	خربة الكساير	171-	أم عجرة	172-	بيار عدس
173-	الدلهمية	174-	هوشة	175-	مسيل الجزل	176-	المويلح
177-	كويكات	178-	المنسي	179-	فرونة	180-	أبو كشك
181-	السميرية	182-	اللجون	183-	عرب العريضة	184-	السوالمة
185-	السموعي	186-	الكفرين	187-	السامرية	188-	الشيخ مونس
189-	خربة الطاقة	190-	صبارين	191-	عرب الصفا	192-	المر
193-	البيرة	194-	البطيمات	195-	الحمرا	196-	فجة
197-	دنة	198-	خبيزة	199-	الخنزير	200-	الجماسين الغربي

201-	إندور	202-	أم الشوف	203-	الفاتور	204-	المسعودية
205-	جبع	206-	السنديانة	207-	عرب ظهرة الضميري	208-	مجدل يابا
209-	الصرفند	210-	بريكة	211-	عرب الفقراء	212-	المزيرعة
213-	إجزم	214-	كبارة	215-	خربة السركس	216-	قولة
217-	خربة المنارة	218-	خربة الشونة	219-	رمل زيتا	220-	رنتية
221-	كفر لام	222-	جبول	223-	عرب النفيعات	224-	العباسية
225-	عين غزال	226-	المرصص	227-	وادي الحوارث	228-	ساقية
229-	السوامير	230-	قومية	231-	خربة زلفة	232-	سلمة
233-	خربة قمبازة	234-	زرعين	235-	خربة المجدل	236-	الخيرية
237-	أم الزينات	238-	نورس	239-	المنشية	240-	كفر عانة
241-	قيرة	242-	المزار	243-	الجلمة	244-	الطيرة
245-	أبو زريق	246-	زبعة	247-	قاقون	248-	برة يسارية
249-	الريحانية	250-	الحميدية	251-	وادي قباني	252-	قيسارية
253-	وادي عارة	254-	نطاف	255-	عسلين	256-	زكريا
257-	بيت نبالا	258-	بيت ثول	259-	عرتوف	260-	مغلس
261-	الحديثة	262-	دير أيوب	263-	إشوع	264-	إدبنة
265-	دير أبو سلامة	266-	اللطرون	267-	بيت محيسر	268-	التينة
269-	صرفند	270-	أبوشوشة	271-	ساريس	272-	المسمية

	العمار						الصغيرة
273-	خربة الضهيرية	274-	صيدون	275-	خربة العمور	276-	قسطينة
277-	دانيال	278-	المنصورة	279-	بيت نقوبا	280-	تل الترمس
281-	جمزو	282-	المغار	283-	القسطل	284-	بيت دراس
285-	خربة زكريا	286-	بشيت	287-	قالونيا	288-	السوافير الشمالية
289-	شلتا	290-	قطرة	291-	لفتا	292-	السوافير الغربية
293-	البرج	294-	شحمة	295-	دير ياسين	296-	السوافير الشرقية
297-	برفيلية	298-	أم كلخة	299-	دير عمرو	300-	الجلدية
301-	خروبة	302-	خلدة	303-	بيت أم الميس	304-	بعلين
305-	عنابة	306-	دير محيسن	307-	كسلا	308-	تل الصافي
309-	بير معين	310-	بيت جيز	311-	خربة اللوز	312-	بيت نتيف
313-	الكنيسة	314-	بيت سوسين	315-	صطاف	316-	عجور
317-	أبو الفضل	318-	خربة بيت فار	319-	عين كارم	320-	دير الدبان
321-	بير سالم	322-	المخيزن	323-	المالحة	324-	رعنا
325-	صرفند الخراب	326-	عرب صقرير	327-	الجورة	328-	برقوسيا
329-	وادي حنين	330-	برقة	331-	الولجة	332-	زكرين
333-	النبي روبين	334-	إسدود	335-	عقور	336-	صميل
337-	القبيبة	338-	البطاني	339-	دير الشيخ	340-	جسير

				الغربي			
341-	زرنوقة	342-	البطاني الشرقي	343-	راس أبو عمار	344-	جليا
345-	يبنة	346-	ياصور	347-	القبو	348-	قزازة
349-	عاقر	350-	المسمية الكبيرة	351-	بيت شنة	352-	سجد
353-	النعاني	354-	الخيمة	355-	سلبيت	356-	صوبا
357-	البرية	358-	بيت دجن	359-	خربة البويرة	360-	الخصاص
361-	القباب	362-	دير طريف	363-	خربة التنور	364-	نعليا
365-	خربة الزبابدة	366-	السافرية	367-	سفلى	368-	بيت عفا
369-	مسكة	370-	خربة اسم الله	371-	دير آبان	372-	عراق سويدان
373-	كفر سابا	374-	دير رافات	375-	جرش	376-	حتا
377-	عجنجول	378-	صرعة	379-	البريج	380-	كرتيا
381-	زيتا	382-	هربيا	383-	دير الهوا	384-	حمامة
385-	كدنا	386-	بيت جرجا	387-	بيت عطاب	388-	نجد
389-	خربة أم برج	390-	حليقات	391-	علار	392-	هوج
393-	دير نخاس	394-	عراق المنشية	395-	كوفخة	396-	الجمامة
397-	بيت جبرين	398-	القبيبة	399-	المحرقة	400-	جولس
401-	الفالوجة	402-	الدوايمة	403-	العمارة	404-	دمرة
405-	كوكبا	406-	برير	407-	الخلصة	408-	بربرة
409-	بيت طيما	410-	سمسم	411-	يزور	412-	عبدس

413-	الجية	414-	دير سنيد	415-	وادي عارة	416-	بيارة حنون
417-	الجماسين الشرقي	418-	جريشة				

إصدارات المؤلف

أولاً : الكتب

اسم الكتاب	دار النشر	السنة
قطاع غزة 1948 – 1993	دار المبتدأ – بيروت	1993
الاقتصاد العربي	منتدى الفكر الديمقراطي	1997
الفلسفة وتطور الفكر البشري	منتدى الفكر الديمقراطي	1999
محاضرات في التنمية والمقاومة	برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت	2003
تطور مفهوم المجتمع المدني – (الطبعة الأولى)	مركز الدراسات الجماهيرية / غزة	2003
الحقوق الفلسطينية الثابتة من اجل السيادة وحق العودة	مركز الدراسات الجماهيرية / غزة	2003
تطور مفهوم المجتمع المدني (الطبعة الثانية)	مركز الغد العربي – دمشق	2004
المعرفة والعولمة في الوطن العربي (غازي الصوراني وآخرين)	برنامج دراسات التنمية– جامعة بيرزيت	2004
العولمة وآثارها على الوطن العربي(سيمر أمين وغازي الصوراني وآخرين)	مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت	2005
تطور المجتمع المدني	مركز منيف البرغوثي – رام الله	2007
حول حق العودة وخيار الدولة العربية الديمقراطية	مطبعة الأخوة	2007
التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الطبعة الاولى)	مطبة الأخوة – غزة	2010
التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الطبعة الثانية)	عمان – الأردن	2010
التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية	مؤسسة عيبال للنشر	2010

وقطاع غزة (الطبعة الثالثة)	والتوزيع – دار كنعان للدراسات – دمشق – سوريا	
التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الطبعة الرابعة)	مركز أوراد – رام الله	2010
التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الطبعة الخامسة)	مكتبة جزيرة الورد – القاهرة	2010
المشهد الفلسطيني الراهن (السياسي / الاقتصادي / المجتمعي / في إطار الوضعين العربي والدولي) (الطبعة الأولى)	مكتبة جزيرة الورد – القاهرة	ديسمبر 2010
حوار مفتوح مع غازي الصوراني	مطبعة الأخوة – غزة	يناير 2011
المشهد الفلسطيني الراهن (السياسي / الاقتصادي / المجتمعي / في إطار الوضعين العربي والدولي) (الطبعة الثانية)	مطبعة الأخوة – غزة	يناير 2011

ثانياً : بحوث ودراسات منشورة في المجلات والصحف العربية و الانترنت

الرقم	البيان	تاريخ
.1	معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الوطن والشتات	2012 / 5 / 14
.2	لماذا الحاجة إلى فكر مهدي عامل اليوم ..؟	2012 / 5 / 13
.3	كارل ماركس ذكرى خالدة	2012 / 5 / 5
.4	الحرية لرفيقي سلامة كيلة	2012 / 4 / 24
.5	استقطاب فتح وحماس.. والبديل الغائب في المشهد الفلسطيني الراهن	2012 / 4 / 20
.6	رسالة تحريض لكل النساء العربيات	2012 / 3 / 8
.7	لكل النساء العربيّات .. تهنئة واعتذار في الثامن من آذار ..	2012 / 3 / 8
.8	الاختصار في أزمة الماركسية وأحزاب اليسار	2012 / 3 / 5

.9	المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل	21 / 2 / 2012
.10	بمناسبة الذكرى الأولى لانتفاضة 25 يناير ...	25 / 1 / 2012
.11	شعار –يهودية الدولة– بين غطرسة القوة والأسطورة التوراتية	7 / 1 / 2012
.12	معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي...	24 / 12 / 2011
.13	حديث في راهن ومستقبل الانتفاضة واليسار العربي في مشهد الإسلام السياسي	7 / 12 / 2011
.14	في الذكرى الرابعة والستين لقرار التقسيم 181	30 / 11 / 2011
.15	قطاع غزة 1993 – 1948 دراسة تاريخية سياسية اجتماعية	19 / 11 / 2011
.16	حول الثقافة ودور المثقف العضوي	14 / 11 / 2011
.17	هواجس المشهد العربي ما بعد الانتفاضات	13 / 11 / 2011
.18	وعد بلفور: قراءة سياسية تاريخية وراهنة	2 / 11 / 2011
.19	المجتمعات العربية وأكذوبة المجتمع المدني	1 / 11 / 2011
.20	حول سؤال ما الماركسية ودور قوى اليسار العربي في الانتفاضات العربية ؟	29 / 10 / 2011
.21	مرة ثانية : محاولة للإجابة على سؤال – هل انتهت الفلسفة؟–	26 / 10 / 2011
.22	مراحل تطور الرأسمالية ودور القوى الماركسية في الخروج من الازمة الراهنة –	25 / 10 / 2011
.23	ضد الهبوط السياسي.. ومن أجل المستقبل.. على الرغم من ظلام اللحظة	24 / 9 / 2011
.24	وجهة نظر حول : –استحقاق أيلول أو مشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينية–	19 / 9 / 2011
.25	رداً على تقرير –جيفري بالمر– الحقوق الثابتة لشعبنا الفلسطيني في أرض وطنه فلسطين	10 / 9 / 2011
.26	أبو علي مصطفى في ذكراه العاشرة	27 / 8 / 2011
.27	وثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية : بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل	18 / 8 / 2011
.28	المؤتمر الوطني السادس – تموز 2000 (7/7)	17 / 8 / 2011
.29	الوثيقتين، النظرية و التنظيمية، الصادرتين عن المؤتمر الوطني الخامس (7/6)	15 / 8 / 2011
.30	المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (5 / 7)	14 / 8 / 2011

.31	المؤتمر الوطني الرابع للجبهة لتحرير فلسطين (4 / 7)	2011 / 8 / 13
.32	المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (3 / 7)	2011 / 8 / 11
.33	المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الشعبية – شباط 1969 – (2 / 7)	2011 / 8 / 9
.34	ولادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين* 1 / 7	2011 / 8 / 8
.35	صفحات من تاريخ حركة القوميين العرب	2011 / 8 / 7
.36	حول تغيير اسم وكالة الغوث والصراع من أجل حق العودة	2011 / 7 / 11
.37	في راهنية الانتفاضات العربية ومستقبلها	2011 / 7 / 9
.38	تطور مفهوم المجتمع المدني	2011 / 7 / 1
.39	حول أزمة أحزاب وفصائل اليسار العربي .. النهوض أو إسدال الستار	2011 / 6 / 28
.40	حول سؤال ما الماركسية في الوضع الراهن ؟	2011 / 6 / 19
.41	5 حزيران 2011 ... موعد مع إسقاط أنظمة الاستبداد والفساد	2011 / 6 / 5
.42	كتاب – المشهد الفلسطيني الراهن	2011 / 6 / 5
.43	رؤية أولية حول موقف اليسار الفلسطيني والعربي من حركات الإسلام السياسي راهناً	2011 / 6 / 2
.44	بمناسبة الذكرى الثالثة والستين للنكبة	2011 / 5 / 21
.45	جورج حبش .. قائداً ومفكراً ثورياً .. في ذكراه الثالثة	2011 / 4 / 25
.46	قراءة سياسية اجتماعية للحالة الثورية العربية	2011 / 3 / 3
.47	دلالات وانعكاسات الانتفاضة التونسية على الواقع العربي	2011 / 2 / 1
.48	الاوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع	2011 / 1 / 19
.49	الأوضاع الصحية في الضفة والقطاع	2011 / 1 / 18
.50	غازي الصوراني في حوار مفتوح مع القارئات والقراء حول: القضايا السياسية والمعرفية وافاق اليسار العربي والعالمي	2010 /10/ 31
.51	دلالات التجربة الثقافية والتنظيمية في حياة أبو علي مصطفى	2010 /10 / 18
.52	المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني والديمقراطي	2010 /10 / 18
.53	كيف تقدم الجبهة الشعبية غسان كنفاني ؟	2010 / 7 / 10
.54	الانتماء القومي وإشكالية الهوية	2010 / 7 / 8
.55	ماذا بعد وصول حل الدولتين إلى أفق مسدود ..؟	2010 / 7 / 1
.56	هل انتهت الفلسفة	2010 / 5 / 6

.57	وعد بلفور ومسار الصراع العربي الصهيوني	4 / 11 / 2009
.58	الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة	26 / 8 / 2009
.59	الفلسفة وتطورها التاريخي	30 / 7 / 2009
.60	حول مفهوم الأخلاق والحزب الثوري	24 / 6 / 2009
.61	معظم النظام العربي يلعب دور أساسي في استمرار تقدم المشروع الصهيوني	18 / 6 / 2009
.62	ما الماركسية ؟ الصوراني يدعو كوادر الجبهة للتمسك بالماركسية كمنهج للتحرر من الاضطهاد والاستغلال	14 / 6 / 2009
.63	حول تطور م.ت.ف من عام 1968 – 1974*	30 / 5 / 2009
.64	تطور الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر إلى بداية القرن الحادي والعشرين	1 / 5 / 2009
.65	ورقة حول : أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	14 / 12/2008
.66	حول فشل الحوار الوطني	14 / 11 /2008
.67	الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي	16 / 10/ 2008
.68	حول الثقافة ودور المثقف	3 / 9 / 2008
.69	حول حوارات اليسار الفلسطيني – هل يمكن لليسار الفلسطيني أن يتوحد ..؟ وعلى ماذا ..؟ وبأي أفق ..؟ سلامة كيلة–غازي الصوراني	4 / 7 / 2008
.70	تلخيص كتاب : التطهير العرقي في فلسطين تأليف: إيلان بابيه	5 / 6 / 2008
.71	معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين	2 / 6 / 2008
.72	حق العودة وخيار الدولة العربية الديمقراطية	19 / 5 / 2008
.73	الصراع الداخلي الفلسطيني وأثره على مستقبل الدولة الفلسطينية	14 / 4 / 2008
.74	حالة الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة وإمكانية التنمية وخلق فرص عمل في ظل الحصار	9 / 12 / 2007
.75	ورقة حول إسهامات د. فتحي الشقاقي الفكرية والسياسية	1 / 11 / 2007
.76	أثر الحصار والإغلاق على الحالة الاقتصادية في قطاع غزة	18 /10/ 2007
.77	حيدر عبد الشافي الإنسان والسياسي والقائد الذي جاء إفرازاً لاندماجه الواعي بحركة شعبه	27 / 9 / 2007
.78	إمكانية استئناف الحوار الوطني الفلسطيني في ضوء التطورات الأخيرة	4 / 8 / 2007
.79	محاضرة في :الندوة المعقودة بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين	9 / 7 / 2007

	لاستشهاد غسان كنفاني	
80.	حول المأزق الراهن	2007 / 6 / 21
81.	الأوضاع الدولية والعربية الراهنة وآثارها على القضية الفلسطينية	2007 / 6 / 12
82.	كلمة أ. غازي الصوراني* في المؤتمر الشعبي لمواجهة الفلتان الأمني والاقتتال الداخلي في غزة	2007 / 5 / 26
83.	بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين للنكبة: الحقوق الثابتة والصراع من أجل السيادة الوطنية وحق العودة للشعب الفلسطيني	2007 / 5 / 15
84.	ورقة حول –التنمية في برنامج وتطبيقات الحكومة الحادية عشرة	2007 / 4 / 25
85.	تقديم وتلخيص التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005	2007 / 3 / 12
86.	مستقبل الديمقراطية في فلسطين راهناً ودور قوى اليسار	2007 / 3 / 9
87.	حول تبعية وتخلف المجتمع والاقتصاد العربي وسبل التجاوز والنهوض	2007 / 2 / 23
88.	الأوضاع الاقتصادية والتنموية في فلسطين	2007 / 2 / 10
89.	المجتمع السياسي الفلسطيني ومشروعه الوطني إلى أين..؟	2007 / 1 / 31
90.	واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة	2007 / 1 / 30
91.	دراسة حول : البلديات والنقابات المهنية والعمالية في فلسطين	2007 / 1 / 26
92.	دراسة أولية حول : التعليم والتعليم العالي في فلسطين	2007 / 1 / 22
93.	دراسة أولية حول : الواقع الثقافي الفلسطيني	2007 / 1 / 20
94.	الاوضاع الصحية في فلسطين	2007 / 1 / 15
95.	المسالة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة	2007 / 1 / 12
96.	الوضع العربي الراهن وآفاق المستقبل	2007 / 1 / 11
97.	العولمة والعلاقات الدولية الراهنة	2006 / 8 / 31
98.	ورقة حول –الحصار وانعكاساته على الأوضاع الاقتصادية– مقدمة إلى ندوة معهد دراسات التنمية	2006 / 8 / 10
99.	ورقة أولية : حول فشل اليسار ... وسبل نهوضه – وجهة نظر للحوار	2006 / 6 / 19
100.	دراسة حول الخيارات والبدائل المتاحة للتشغيل بعد الانسحاب من قطاع غزة	2006 / 4 / 27
101.	الاقتصاد الفلسطيني .. الواقع والآفاق	2006 / 4 / 13
102.	المفكر الفلسطيني غازي الصوراني ل –الخليج–: الأمة العربية قادرة على هزيمة المشروع الأمريكي – الصهيوني	2006 / 1 / 10

103.	التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في المجتمع الفلسطيني	5 / 1 / 2006
104.	التحديات والمخاطر السياسية والاقتصادية –لخطة شارون– وسبل المواجهة	2 / 7 / 2005
105.	دراسة حول/ المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية	29 / 6 / 2005
106.	الإصلاح الاقتصادي ضرورة تنموية وطنية	24 / 6 / 2005
107.	حوار مع أ.غازي الصوراني حول : قضايا الثقافة الفلسطينية والعربية ، والمجتمع المدني ، والأيديولوجيا ، والنخبة والذاكرة الشعبية ... الواقع الراهن والمستقبل	23 / 5 / 2005
108.	ورقة/ تعقيب على مداخلتين حول: أثر التطورات المحلية والعالمية والتمويل الدولي، على إمكانات التنمية الفلسطينية	21 / 12 /2004
109.	أي تنميــة لفلسطيـن ؟ الواقـع والآفـاق	7 / 11 / 2004
110.	القصور والعجز الذاتي في أحزاب وفصائل اليسار العربي ... دعوة الى النهوض والتوحد	15 / 9 / 2004
111.	الآثار الاقتصادية الناجمة عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة	8 / 9 / 2004
112.	حول مفهوم الثقافة ... وأزمة الثقافة في فلسطين	5 / 9 / 2004
113.	المأزق الفلسطيني الراهن	26 / 8 / 2004
114.	الدستور الفلسطيني ومفهوم التنمية	8 / 8 / 2004
115.	الاقتصاد الفلسطيني ... تحليل ورؤية نقدية	27 / 6 / 2004
116.	التحولات الاجتماعية ودور اليسار في المجتمع الفلسطيني	9 / 6 / 2004
117.	الطبقة العاملة والعمل النقابي في فلسطين ودور اليسار في المرحلة الراهنة	1 / 5 / 2004
118.	المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر	8 / 3 / 2004
119.	مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة – على هامش اصدار –تقرير التنمية الانسانية العربية للعام2003	22 / 1 / 2004
120.	ورقة أولية حول : الإشكاليات التاريخية والمعاصرة لهيئات الحكم المحلي (البلديات) في الضفة والقطاع	14 / 12/ 2003
121.	التشكيلة الرأسمالية وظهور الفلسفة الماركسية	27 / 11 /2003
122.	حول فلسفة هيجل وفيورباخ	25 / 11 /2003
123.	الفلسفة الأوروبية الحديثة عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية	24 / 11 /2003

	والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر	
124.	الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى (الاقطاعية) والفلسفة الاسلامية حتى القرن الرابع عشر	23 /11 / 2003
125.	–محاضرات أولية في الفلسفة وتطورها التاريخي – مدخل أولي في الفلسفة – المحاضرة الأولى	22 /11 / 2003
126.	ورقة :حول الواقع الاقتصادي الفلسطيني الراهن	19 /11 / 2003
127.	عرض كتاب : الليبرالية المستبدة دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية تأليف د.رمزي زكي	5 / 11 / 2003
128.	دور القوى والجماهير الفلسطينية في مجابهة تحديات الحاضر والمستقبل	16 /10/ 2003
129.	الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية	15 / 9 / 2003
130.	التنمية والمقاومة بين التناقض والتكامل	13 / 9 / 2003
131.	الأوضاع الفلسطينية في ظل الانتفاضة الثانية والعلاقات الدولية وآفاقها بعد أحداث نيويورك	11 / 9 / 2003
132.	المجتمع الفلسطيني في انتفاضة الأقصى	10 / 9 / 2003
133.	العولمة وطبيعة الأزمات – السياسية /الاقتصادية /الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل	8 / 9 / 2003
134.	أزمة حركة التحرر القومي العربي الراهنة وآفاق المستقبل	6 / 9 / 2003
135.	العولمة وطبيعة الأزمات السياسية الاقتصادية الاجتماعية في الوطن العربي ... وآفاق المستقبل	28 / 8 / 2003
136.	التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل – الجزء الاول	27 / 8 / 2003
137.	التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل – الجزء الثاني	27 / 8 / 2003

المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
.1	تمهيد	5
.2	اللاجئون الفلسطينيون بعد 64 عاماً من النكبة	9
.3	الأسئلة المثارة بعد 64 عاماً على النكبة	21
.4	حول السيادة على فلسطين	31
.5	القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني	39
.6	مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية	47
.7	ماذا بعد وصول حل الدولتين إلى أفق مسدود ..؟	73
.8	استقطاب فتح وحماس .. والبديل الغائب في المشهد الفلسطيني	83
.9	معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2012/1/1	91
	– جدول رقم (1) : مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن والشتات في 1/1/ 2012	103
	– جدول رقم (2) : اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في 2012/1/1	104
	– جدول رقم (3) : اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في 2012/1/1	104
	– جدول رقم (4) : اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة كما في 2012/1/1	106
	– جدول رقم (5) : اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما في 2012/1/1	106
	– جدول رقم (6) : اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كما في 2012/1/1	107
	– جدول رقم (7) : اللاجئون الفلسطينيون في سوريا كما في	108

	2012/1/1 - جدول رقم (8) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في 2012/1/1 - جدول رقم (9) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في 2012/1/1	110 111
.10	ملحق الأشكال البيانية الخاصة بتوزيع الشعب الفلسطيني كما في 2012/1/1	113
.11	الملاحق	125
.12	إصدارات المؤلف	145